كراسات "مصرية"

سلسلة غير دورية

تعنى بالبعد المصرى لقضايا العلم والمستقبل

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقى مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات:

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

الحاصلة على شهادة الجودة

ISO 9002

Certificate No.: 82210

03/05/2001

UKAS QUALITY MANAGEMENT

التحديات والمخاطر المحيطة بالبترول والغاز

فى مصر والشرق الأوسط

obeikandl.com

الآراء الواردة فى هذه السلسلة تعبر عن رؤية مؤلفيها، وعلى مسئوليتهم الخاصة، والمكتبة الأكاديمية تقدمها وتفتح الباب للحوار حولها، مع الترحيب بالمساهمات التى تثرى هذا الحوار بما فيه صالح الوطن.

obeikandl.com

التحديات والمخاطر المحيطة بالبترول والغاز
فى مصر والشرق الأوسط

دكتور حسين عبد الله

خبير اقتصاديات البترول والطاقة

وكيل أول وزارة البترول المصرية وممثلها فى منظمة أوابك

أستاذ اقتصاديات البترول بجامعة الكويت

الناشر

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠١٠

obeikandl.com

obeikandl.com

حقوق النشر

الطبعة الاولى ٢٠١٠م-١٤٣١هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الاكاديمية
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى
١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٣٣٦٨٢٨٨ - ٣٧٤٨٥٢٨٢ (٢٠٢)
فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

هذه السلسلة كانت واردة فى أذهاننا منذ انطلاقة مشروع "كراسات العلم والمستقبل" فى عام ١٩٩٧، وتوالى إصدار سلاسله المختلفة (المستقبلية، العلمية، العروض، الثقافة العلمية). لقد طرح فكرتها الأستاذ أحمد أمين، رئيس مجلس إدارة المكتبة الأكاديمية، فى أكثر من مناسبة خلال حواراتنا العديدة حول التجديد الدائم لمسيرة الكراسات. وعندما صار للمشروع أسرته الممتدة، التى تضم العديد من الخبرات والكفاءات، صار التخطيط لإصدار السلسة أمراً ممكنا ومطلوباً. ولعل استعراض عناوين كراسات السلاسل الأخرى يجد أن بعضها قد اقترب من هدف السلسلة الحالية، وقد آن الأوان أن نسعى سوياً، المكتبة الأكاديمية وأسرة الكراسات، إلى تحقيق هذا الهدف من خلال سلسلة خاصة.

ومن حق القارئ أن يتساءل عن هذا الهدف، وأن يتلقى إجابة مباشرة واضحة عن هذا السؤال، باعتباره الشريك الذى تصدر الكراسات من أجله، ولا معيار لنجاحها إلا قبوله لها وترحيبه بها. إن مشروع الكراسات بكل سلاسله يستهدف نشر ثقافة العلم والمستقبل مصرياً وعربياً، ويحرص فى سبيل ذلك على متابعة الجديد على الساحة العالمية، كما يرحب بمساهمات الأشقاء العرب، وانضمامهم إلى أسرته. ولأن الدار التى ترعى المشروع تؤمن بالدور الريادى لوطنها "مصر"، وبأن نهضتها تعد قاطرة حقيقية لنهضة العرب، فقد قررت إصدار سلسلة "كراسات مصرية"، التى تعنى كما يوحى اسمها بالبعد المصرى لقضايا العلم والمستقبل المختلفة، الثقافية والإجتماعية والإنتاجية والإستهلاكية والخدمية... إلخ. وفى طرحها لكل قضية، ستعنى كراسات السلسلة بالخلفية المعرفية والعلمية، وتستعرض الواقع المصرى، وتقدم الرؤية المستقبلية لصاحبها بالنسبة لهذه القضية موضوع المناقشة. وبهذا التصور المقترح نتمنى أن تقدم السلسلة إضافة نوعية جديدة للمكتبة العربية، وإن استهدفت البعد المصرى والله الموفق.

obeikandi.com

هذه الكراسة يقدمها الدكتور حسين عبد الله، خبير إقتصاديات البترول والطاقة المعروف، وكيل أول وزارة البترول المصرية الأسبق، وممثلها فى المكتب التنفيذى لمنظمة أوابك (١٩٧٤-١٩٩٢)، والذى عمل كأستاذ لإقتصاديات البترول فى جامعة الكويت فى الفترة من ١٩٦٩-١٩٧٤. وعبر إشتغاله لسنوات طويلة بهذا المجال الحيوى، قدم العديد من الدراسات والإقتراحات الهامة، التى جعلته من أبرز الأعلام فى تخصصه مهنياً وثقافياً.

وقد خص سلسلة "كراسات مصرية" بدراسته الحالية، التى يوضح فى فصلها الأول البعد الإقليمى، بإستعراض التحديات المحيطة بنفط الشرق الأوسط، ثم يركز فى الفصل الثانى على التحديات المحيطة باحتياجات مصر من الطاقة. ويسعدنا أن نطرح رؤيته للحوار كعادة الكراسات، آملين أن يفيد هذا الحوار المهتمين والمثقفين بشكل عام.

أ. د. أحمد شوقى
يناير ٢٠١٠

obeikandl.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: التحديات المحيطة بنفط الشرق الأوسط	
أولا: النضوب المبكر للنفط	٩
ثانياً: تركز الإنتاج فى عدد محدود من الدول	١٢
ثالثاً: التطور التاريخى لأسعار النفط	١٤
رابعاً: التوافق حول سعر ٧٥ دولارا للبرميل	١٧
خامساً: أسعار النفط عبر المستقبل المنظور	٢٤
سادساً: مطالب مشروعة لمنتجى النفط	٢٧
الفصل الثانى: التحديات المحيطة باحتياجات مصر من الطاقة	
أولاً: محاذير على طريق تصدير الغاز الطبيعى	٣١
ثانياً: التراخى فى وضع وتنفيذ إستراتيجية للطاقة	٣٦
ثالثاً: تحديد الإنتاج بقدر الاحتياجات المحلية	٣٧
رابعاً: الاستجابة لمطالب غير مستحقة للشركات	٤٠
خامساً: العبور من الغاز إلى الطاقة النووية	٤٢
سادساً: المخاطر المرتبطة بالطاقة النووية	٤٤

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

التحديات المحيطة بنفط الشرق الأوسط

أولاً: النضوب المبكر للنفط

بلغ استهلاك العالم من النفط عام ٢٠٠٨ نحو ٨٥ مليون برميل يوميا (ب/ى) تمثل نحو ٣٥% من الاستهلاك العالمى من الطاقة بمختلف مصادرها. ويعتمد مستهلكو النفط على استيراد نحو ٥٥ مليون ب/ى وهو ما يعادل ٦٥% من الاستهلاك النفطى.

أما إنتاج النفط العربى فقد بلغ عام ٢٠٠٨ نحو ٢٦,٣ مليون ب/ى أستهلك منها محليا نحو ٥,٤ مليون ب/ى، وساهم الباقى (٢١ مليون ب/ى) بنحو ٣٨% من الصادرات العالمية للنفط.

بذلك صار العالم يعتمد على النفط العربى لمواجهة نحو ربع استهلاكه من النفط (٢٥%). ويتوقع أن يرتفع اعتماد العالم على الاستيراد عموما (جدول ١) كلما قارب النفط على النضوب وتركزت موارده فى عدد قليل من الدول المنتجة المصدرة، وأهمها ٦ دول منها خمس فى الخليج وهى السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران، ثم فنزويلا. وتبدو أهمية الدول العربية المنتجة للنفط فى أنها تضم نحو ٥٤% من الاحتياطيات العالمية للنفط (٤٩% فى الخليج و٥% فى شمال أفريقيا). وبإضافة نحو ١١% فى إيران ونحو ٨% فى فنزويلا يبلغ ما تسيطر عليه تلك المجموعة نحو ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية (٧٣%).

جدول (١) إرتفاع درجة الاعتماد على استيراد النفط فى أهم الدول المستوردة

(الوحدة نسبة مئوية من الاستهلاك المحلى)

الدول أو المنطقة	٢٠٠٤	٢٠١٥	٢٠٣٠
الدول الصناعية أعضاء OECD	٥٦	٦٢	٦٥
الولايات المتحدة	٦٤	٦٩	٧٤
أوروبا	٥٨	٧٥	٨٠
اليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصين	٤٦	٦٣	٧٧
الهند	٦٩	٧٧	٨٧

بذلك يبدو أن أمر تنسيق الإنتاج وتسعيره، وهو حق مشروع لأصحاب النفط، سوف يصبح أكثر سهولة وأقرب لخدمة شعوب الدول المنتجة للنفط التى تعيش على استهلاك مصدرها الوحيد الناضب. غير أن ذلك الحق يمكن، من ناحية أخرى، أن يتعرض لما تمارسه الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، من ضغوط متنوعة لمصادرته والسيطرة على الإنتاج والتسعير بما يتوافق مع مصالحها. فهل

obeikandi.com

تستطيع تلك المجموعة الإنتاجية المصدرة مقاومة هذا الضغط والحفاظ على حقوقها المشروعة فى ثروتها النفطية؟

هذه هو الصورة العامة لحالة النفط فى الإطار العالمى للطاقة، ويصبح السؤال الجوهرى: من الذى سيقود مسيرة إنتاجه وتسعيره فى الأسواق العالمية فى ظل مؤشرات تؤكد أن النفط قد بدأ بالفعل رحلة النضوب النهائى إلى غير عودة؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة أهمها: هل تتجه السياسة النفطية نحو التوسع فى الإنتاج وخفض الأسعار أم نحو الحفاظ على حجم رشيد للإنتاج يساند سعرا يعبر عن القيمة الحقيقية لمورد طبيعى ناضب تعيش على عوائده شعوب نامية تحتاج لإحلال مصادر بديلة للدخل تؤمن مستقبلها بعد نضوبه الذى صار وشيكا؟

ومن تلك الأسئلة أيضا: هل نحن مقبلون على فائض أم على عجز فى العرض العالمى للنفط؟ وإذا كان العجز هو الأرجح، فكيف يعالج؟ هل سيدرك المنتجون والمستهلكون أن النفط فى طريقه إلى النضوب النهائى، فيحسنون استخدام ما تبقى دون مقاومة لدور الثمن فى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، أم أن ضغط الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، سوف يزداد بغية استنزاف الباقى من النفط فى أقل فترة زمنية وبأدنى الأسعار؟

وكنت قد عارضت الادعاءات التى تروجها الدول الصناعية الغربية بقصد إيهام منتجى النفط أن احتياطياته متوافرة بغزارة لزمن ممتد، مما يدعو للحذر فى رفع أسعاره خشية انصراف المستهلكين عنه، ومن ثم يصبح النفط سلعة بائرة. وعبرت عن اعتراضى وأسانيده فى العديد من المؤتمرات والدراسات المنشورة، وأذكر منها كأمثلة: الندوة التى عقدت فى بيروت، خلال أكتوبر ٢٠٠٠، واشترك فى تنظيمها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والإسكوا، وندوة "**ما بعد النفط**" التى نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، نوفمبر ٢٠٠١، وتقرير "**الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**" الذى أصدرته دار الأهرام عن عام ٢٠٠٥.

ويتركز الخلاف بين من يتوقع استمرار الوفرة النفطية عبر المستقبل المنظور ومن ثم يروج لانخفاض الأسعار أو ارتفاعها بمعدلات بطيئة، وبين من يتوقع اقتراب الإنتاج من ذروته لكى يتجه للنضوب الطبيعى، ومن ثم تزداد الإمدادات النفطية ندرة، فترتفع أسعار النفط معبرة عن الواقع الذى تحاول الدول الغربية إنكاره خدمة لمصالحها.

ويعتمد من يساند الوفرة النفطية وتدنى الأسعار على أن كلفة التنقيب والإنتاج تتجه إلى الانخفاض نتيجة للتحسينات التقنية، ومن ثم يمكن التوسع فى إنتاج الحقول ذات التكلفة المرتفعة. وفى رأينا أن هذه المقولة وإن صدقت بالنسبة للمدى القصير وفى حقول تم اكتشافها بالفعل، إلا أنها لا تصلح بالنسبة للمدى الطويل، وهو موضوعنا، وذلك لأسباب أهمها: أن النتائج النهائية لتلك التحسينات التقنية لم تنجح فى زيادة الاحتياطيات المكتشفة، إذ لم يعد فى الإمكان العثور على حقول عملاقة من نوع حقول الخليج العربى. ومن ذلك أن متوسط حجم النفط المكتشف عالمياً إنخفض من ٧٠ مليار برميل سنوياً خلال الستينيات، عندما ركزت الشركات جهودها فى الشرق الأوسط، إلى ٢٠ مليار برميل خلال التسعينيات، وهو ما لا يكفى لتعويض ما ينضب بالإنتاج، إذ يغطى فقط نحو ٥٥ مليون ب/ى بينما يبلغ الاستهلاك العالمى فى الوقت الحاضر ٨٥ مليون ب/ى مع توقع الازدياد المطرد.

ويؤكد خبراء جيولوجيا النفط العالميين أن العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرج من النفط الخام على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن ذلك، كما يوضح تقرير لمجموعة IHS Energy Group أن اثنتى عشر دولة مسئولة عن إنتاج ثلث الإنتاج العالمى من النفط لم تستطع خلال السنوات العشر ١٩٩٢-٢٠٠١ تعويض ما نضب من احتياطياتها إلا بنسب ضئيلة. بل إن أهم الدول المنتجة وهى روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا تراوح معدل التعويض فيها بين ١٥% و٣١%.

وتؤكد دراسة للوكالة الدولية للطاقة IEA، نشرت فى أكتوبر ٢٠٠٤، أن حجم الاكتشافات النفطية خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتجاوز نصف ما قام العالم باستهلاكه من النفط خلال نفس الفترة.

كما تأتى بيانات المساحة الجيولوجية الأمريكية (USGS) لعام ٢٠٠٢ لتضفى قدرا كبيراً من الشك على حجم الاحتياطيات النفطية العالمية، إذ تقدرها بنحو ٩٥٩ مليار برميل بنقص ١١% عن التقديرات المعلنة. كما تقدر احتياطيات أوبك بنحو ٦١٢ مليار برميل وهو ما يقل بنحو ٣٠% عما هو شائع ومنشور.

وتأتى أحدث الأدلة فيما أعلنته الوكالة الدولية للطاقة (IEA) يوم ٢٠٠٩/٨/٣ أن الإنتاج العالمى من النفط سوف يبلغ ذروته بحلول ٢٠٢٠ لكى يبدأ رحلة النضوب النهائى. وفى أول دراسة من نوعها تجريها الوكالة على ٨٠٠ حقل نفطى كبير تغطى ثلاثة أرباع الإنتاج العالمى[1]، تكتشف الحقيقة المفزعة: وهى أن الكثير من الحقول الكبرى، متضمنة أكبر ٢٠ حقلا والتى بلغ انتاجها عام ٢٠٠٧ نحو ١٩,٢ مليون ب/ى (أى نحو ربع الإنتاج العالمى)، قد تخطت بالفعل نقطة الذروة. كذلك تبين الدراسة أن معدل إنخفاض الإنتاج فى الحقول التى بدأت فى النضوب يقدر الآن بنحو ٦,٧% سنوياً فى المتوسط، بينما كان لا يتعدى ٣,٧% عند تقديره عام ٢٠٠٧، وهو ما تعترف الوكالة بخطأ تقديرها السابق. يضاف إلى ذلك تباطؤ الاستثمار العالمى الموجه لتوسيع القدرة الإنتاجية للنفط، وهو ما يهدد بوقوع أزمة نفطية تعرقل تعافى الاقتصاد العالمى.

وإذ تركز الوكالة على منطقة الشرق الأوسط التى يقدر نصيبها من السوق العالمية للنفط بنحو ٤٠%، فإنها ترى أن سيطرة عدد قليل من الدول النفطية على الاحتياطيات النفطية سوف يحكم قبضتها على تدفق الإمدادات ويهدد بوقوع أزمة نفطية ترفع الأسعار بعد ٢٠١٠. وتنصح الوكالة أعضاءها من الدول الغربية بالاستعداد لليوم الذى يفارقنا فيه النفط إلى الأبد وهو ليس بعيداً، وأن هذا التحول سوف يتطلب انفاق أموال وجهود طائلة. ومما يعزز هذا الرأى، كما ترى الوكالة، أن انتاج النفط فى الدول غير الأعضاء فى أوبك قد تخطى بالفعل ذروته، وان الطلب العالمى المتزايد على النفط سوف يتجاوز العرض، مما يؤكد اتجاه السعر إلى الارتفاع.

وترى الوكالة أيضاً أن الطلب العالمى، حتى لو بقى ثابتاً عند مستواه الحالى، فإن العالم سوف يحتاج لما يعادل من احتياطيات النفط الجديدة أربعة أمثال ما لدى السعودية[2]، كما يحتاج لما يعادل ٦ أمثالها فى حالة مواجهة الزيادة المتوقعة فى الطلب من الآن وحتى عام ٢٠٣٠.

كما تحذر الوكالة من اللجوء إلى رمال القار Tar sands التى توجد بوفرة فى كندا، إذ يتطلب استغلالها تكلفة باهظة، بالإضافة إلى ما يتخلف عنها من ملوثات مدمرة للبيئة.

[1] تضمنت تلك الحقول ٥٤ حقلا فائق القدرة و٢٦٣ حقلا عملاقاً و٢٨٥ حقلا كبيراً.
[2] ويقدر احتياطى السعودية فى نهاية ٢٠٠٨ بنحو ٢٦٤ مليار برميل أو ما يعادل ٢١% من الاحتياطى العالمى.

كذلك تذكر الوكالة الدولية للطاقة أن النفط التقليدى لا يزال الأقل تكلفة، إذ تقدر تكلفته فى المتوسط (بدون الإتاوات والضرائب) بنحو ٣٠ دولارا للبرميل بدولار ثابت القيمة عند ٢٠٠٨. أما السوائل النفطية المستخلصة من مصادر غير تقليدية ومنها الطفل الزيتى Oil shale ورمال القار Tar sands والزيت التقليدى المنتج بوسائل الاستخلاص المتقدمة EOR فتتراوح تكلفتها بين ٣٠-٨٠ دولاراً للبرميل. وترتفع التكلفة إلى مستوى ٥٠-١١٠ دولاراً فى استخلاص السوائل النفطية من الفحم ومن الغاز الطبيعى Gas-to-liquids (GTLs). ومما يذكر أن قطر تقود العالم فى مشروعات GTL رغم ارتفاع تكلفتها).

ثانياً: تركز الإنتاج فى عدد محدود من الدول

فى ضوء تلك المؤشرات، لايتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية للنفط خلال المستقبل المنظور إلا فى عدد محدود من الدول، يأتى فى مقدمتها، كما ذكرنا، خمس من دول الخليج العربى، وهى السعودية وايران والعراق والكويت والإمارات، ثم فنزويلا.

ويبين الجدول (٢) تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لسيناريو متوسط لإنتاج السوائل النفطية التقليدية وغير التقليدية بما فى ذلك سوائل الغاز الطبيعى التى يتعاظم إنتاجها فى دول مثل قطر والجزائر وتضاف إلى إنتاجها النفطى لتحسين جودته.

وكما يتضح من الجدول فقد اختلفت توقعات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA قبل وبعد وقوع الأزمة المالية الاقتصادية عام ٢٠٠٨ وبعد بداية ظهور مؤشرات النضوب المبكر للنفط، إذ قامت الهيئة بخفضها عما كان متوقعا من قبل، وهو ما يبدو أنه أقرب للواقع وأقل تفاؤلا مما كانت تتبناه قبل ظهور الاتجاهات الجديدة. وإلى جانب السيناريو المتوسط يوجد عدد من السيناريوهات التى تتفاوت فيها مستويات النمو الاقتصادى المتوقع كما تتفاوت فيها مستويات الأسعار المتوقعة خلال سنوات السيناريو. وتختلف فى كل منها توقعات إنتاج النفط وفقاً للافتراضات التى تتبناها الهيئة وسوف نناقش بعضها فيما بعد. وعلى أية حال، فإن أكثر التوقعات المستقبلية لاتعدو أن تكون تخمينات مدروسة "Informed guess" قد تتحقق أو لا تتحقق وفقا لما يتحقق من الافتراضات التى بنيت عليها.

ومع أن التقديرات الأحدث لهيئة EIA قد خفضت القدرة الإنتاجية العالمية للنفط من نحو ١٠٨ مليون برميل يومياً (ب/ى) إلى ٩٦ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠، ومن نحو ١٢٣ مليون ب/ى إلى ١٠٧ مليون ب/ى عام ٢٠٣٠ وهو ما يعادل خفضاً ١٤% فى العام الأخير، إلا أن ذلك التخفيض لا يؤثر على درجة تركز الإنتاج فى الدول المصدرة للنفط. فالدول العربية مع إيران ما زالت تحتفظ فى عام ٢٠٣٠ بنحو ٣٢% من الإنتاج العالمى للنفط قبل وبعد خفض التقديرات. كذلك يقدر نصيب أوبك بعد الخفض بنحو ٤١% ولم تفقد غير نقطتين مئويتين. وبإضافة روسيا ودول بحر قزوين، وهى دول مصدرة للنفط، لدول أوبك تبقى درجة التركز فى الإنتاج كما هى قبل وبعد الخفض عند ٥٦%.

أما الاستهلاك العالمى من النفط فيتوقع أن يرتفع من نحو ٨٦ مليون ب/ى فى الوقت الحاضر إلى ما تسمح به القدرة الإنتاجية للنفط. ويوضح الجدول (٣) تقديرات EIA لسيناريو متوسط للاستهلاك العالمى من النفط فى ضوء التقديرات المخفضة (بعد ٢٠٠٨) لإمكانيات إنتاج النفط عبر المستقبل المنظور.

ومما تجدر ملاحظته فى الجدول (٣) أن انخفاض استهلاك النفط لا يعبر عن حجم الاستهلاك المحلى من الطاقة فى بعض الدول مثل روسيا التى تعتمد بالأساس على الغاز الطبيعى الذى يبلغ نصيبها من احتياطياته العالمية نحو ٢٤%. كذلك يلاحظ النمو المتسارع فى استهلاك الصين من النفط رغم اعتمادها الكبير على مواردها الغزيرة من الفحم، وهو ما يعكس توقعات نمو الاقتصاد الصينى المتسارع. أما الشرق

الأوسط فيفسر نمو استهلاكه من النفط جزئياً بنمو وسائل النقل بمختلف أنواعها.

وفى جميع الأحوال فإن الندرة المتزايدة فى العرض العالمى لابد أن تنعكس فى رفع الأسعار كما سنبين فيما بعد، كما تنعكس فى انكماش الطلب وازدياد درجة الاعتماد على الاستيراد، وفقاً لما يتضح من الجدول (١) الذى وفقنا أرقامه من مصادر مختلفة.

جدول (٢) التقديرات التى أعدت قبل وبعد ٢٠٠٨ لنمو إنتاج النفط

(الوحدة = مليون برميل/يوميا)

الدولة أو المنطقة	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٢٠		٢٠٣٠		٢٠٣٠%	
			قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
السعودية	٨,٦	١٠,٤	١٤,٥	١١,٠	١٧,٠١	١٢,٠	١٣,٩	١١,٣
العراق	٢,٢	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٦	٥,٠	٤,٥	٤,٧
الإمارات	٢,٥	٢,٩	٣,٩	٢,٩	٤,٦	٢,٩	٣,٧	٢,٧
الكويت	١,٧	٢,٦	٣,٨	٢,٦	٤,٥	٢,٩	٣,٦	٢,٧
ايران	٣,٢	٤,٤	٣,٩	٣,٨	٤,٣	٤,٢	٣,٥	٣,٩
إجمالى الدول الخليجية الخمس	١٨,٢	٢٢,٥	٣٠,٤	٢٤,٥	٣٦,١	٢٧,٠	٢٩,٣	٢٥,٣
قطر	٠,٥	١,٢	٢,٥	٢,١	٠,٨	٢,٥	٠,٦	٢,٣
ليبيا	١,٥	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	١,٥	١,٥	١,٤
الجزائر	١,٣	٢,٠	١,٩	٢,٨	١,٨	٢,٨	١,٥	٢,٦
الدول العربية أعضاء أوبك[٢] مع ايران	٢١,٥	٢٧,٥	٣٦,٧	٣٠,٩	٤٠,٥	٣٣,٨	٣٢,٨	٣١,٧
فنزويلا	٢,٤	٢,٦	٥,٠	٢,٨	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٣,٢
نيجيريا	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٢,٦	٣,٢
اندونيسيا	١,٥	١,٠	١,٣	٠٠	١,١	٠٠	٠,٩	٠٠
إجمالى أوبك[٣] قبل أنجولا واكوادور	٢٧,٢	٣٣,٥	٤٥,٧	٣٧,٠	٥٠,٧	٤٠,٦	٤١,١	٣٨,١
أنجولا	٠,٥	١,٨		٢,٤	٢,٧	٢,٧		٢,٥
اكوادور	٠,٣	٠,٥		٠,٤	٠,٤	٠,٤		٠,٤
إجمالى أوبك بعد أنجولا وأكوادور	٢٨,٠	٣٥,٨	٤٥,٧	٣٩,٨	٥٣,٨	٤٣,٧	٤٣,٦	٤١,٠
روسيا (منطقة تصدير)	١١,٧	١٠,٠	١٠,٩	١٠,٩	١١,٦	١١,٨	٩,٤	١١,١
دول بحر قزوين (منطقة تصدير)	٠٠	٢,٠	٥,٢	٤,١	٧,٥	٤,٦	٦,١	٤,٣
إنتاج أهم مناطق التصدير	٣٩,٧	٤٧,٨	٦١,٨	٥٤,٨	٦٩,٨	٦٠,١	٥٦,٦	٥٦,٣
الولايات المتحدة	٩,٧	٦,٩	١٠,٤	١١,٣	١٠,٤	١٢,٧	٨,٤	١١,٩
أوروبا وبحر الشمال	٤,٠	٤,٥	٥,١	٣,٦	٤,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٣
باقى العالم	١٦,١	٢٢,٣	٣٠,٣	٢٦,٢	٣٨,٨	٣٠,٣	٣١,٥	٢٨,٤
إجمالى العالم	٦٩,٥	٨١,٥	١٠٧,٦	٩٥,٩	١٢٣,٣	١٠٦,٦	١٠٠	١٠٠

[٢] أهم الدول العربية غير الأعضاء فى أوبك: عمان واليمن والبحرين ومصر وسوريا والسودان، ولكن لايتوقع أن يلعب أى منها دورا مهما فى مجال تصدير النفط خلال المستقبل المنظور.

[٣] قبل انضمام اكوادور وجابون اللتين انفصلتا عن أوبك ثم عادتا اليها مؤخراً.

جدول (٣) سيناريو متوسط لتقديرات الاستهلاك العالمى من النفط

(الوحدة = مليون برميل يوميا)

المنطقة	٢٠٠٦	٢٠٢٠	٢٠٣٠	(%) ٢٠٣٠
الولايات المتحدة	٢٠,٧	٢٠,٢	٢١,٧	٢٠,٤
كندا والمكسيك	٤,٤	٤,٢	٤,٦	٤,٣
أوروبا أعضاء OECD	١٥,٧	١٤,٩	١٥,٠	١٤,١
اليابان	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٤,٤
كوريا الجنوبية	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٦
استراليا ونيوزيلندا	١,١	١,٢	١,٣	١,٢
جملة الدول الغربية OECD	٤٩,٢	٤٨,١	٥٠,٠	٤٦,٩
الصين	٧,٢	١٢,١	١٥,٣	١٤,٤
الهند	٢,٧	٣,٩	٤,٧	٤,٤
روسيا	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٥
الشرق الأوسط	٦,١	٧,٩	٩,٤	٨,٨
أفريقيا	٣,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٧
أمريكا الجنوبية ووسطها	٥,٧	٦,٨	٧,٦	٧,١
باقى العالم	٨,٣	١٠,٥	١٣,٠	١٢,٢
جملة الاستهلاك العالمى	٨٥,٠	٩٥,٩	١٠٦,٦	١٠٠

فى ضوء ما تقدم، يمكن الآن فهم محاولات الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، فرض الحراسة والوصاية -طوعاً أو غصباً- على نفط الخليج العربى، الذى يضم نحو ثلثى احتياطيات النفط العالمية، ويتوقع أن لا تقل مساهمته عن نصف الصادرات النفطية العالمية بحلول ٢٠٣٠. كذلك يمكن فهم ما تمثله إسرائيل بالنسبة للمصالح الغربية فى المنطقة، إذ طالما بقيت شوكتها مغروسة فى ظهر العرب، فإن جهودهم ستبقى مشتتة فى حلقة مفرغة إلى أن يتم جفاف المنابع النفطية وبعدها تعود الصقور الإسرائيلية إلى أوكارها فى أوروبا والولايات المتحدة.

بذلك لا يبقى أمام العرب لحماية حقهم المشروع فى إدارة مواردهم الأساسى إدارة مستقلة غير وحدة الصف كما حدث فى ظل انتصار أكتوبر ١٩٧٣، ومقاومة الضغط الغربى بالصمود مع باقى الدول المنتجة المصدرة للنفط والتى تشترك مع العرب فى وحدة الهدف المشروع.

ثالثاً: التطور التاريخى لأسعار النفط

لكى نفهم الحاضر ونستشرف آفاق المستقبل ينبغى أن نلقى نظرة سريعة على تطورات الماضى، دون ان نغرق فى تفاصيله المعقدة. فعلى امتداد ربع القرن السابق على حرب أكتوبر ١٩٧٣ حرصت شركات النفط العالمية، وبدعم من حكوماتها الغربية بقيادة الولايات المتحدة التى تحولت إلى مستورد صاف للنفط منذ ١٩٤٨، على الا يتجاوز نصيب الدول الخليجية المصدرة للنفط نحو ٨٥ سنتا اسميا للبرميل، وهو ما يعادل نحو ٣٠ سنتاً مقومة بدولار ١٩٤٨ الذى حققت خلاله اسعار النفط العالمية ٢,١٨ دولاراً للبرميل. أى أن نصيب الدولة المنتجة لم يكن يتجاوز ١٤% من سعر تصديره.

ومع تدنى نصيب الدول النفطية على هذا النحو، ارتفع تدفق النفط العربى الرخيص، لكى يغذى الصناعات الغربية المتحولة من الفحم إلى النفط، من نحو مليون برميل/يوميا (ب/ى) عام ١٩٥٠ إلى ١٥ مليون ب/ى عام ١٩٧٠ ثم إلى ذروة ٢٢,٥ مليون ب/ى فى منتصف السبعينيات.

فى ظل تلك السيطرة الغربية توطنت صناعة تكرير النفط فى الدول الصناعية المستورد له، بعد أن كانت تتوطن فى الدول المنتجة للنفط الخام (وأهمها الولايات المتحدة) ويتم التعامل دوليا فى المنتجات

المكررة. كذلك شجع توفر النافتا، باعتبارها منتجا ثانوياً لمعامل التكرير، على التوسع في الصناعات البتروكيماوية وبخاصة في أوروبا التي عارضت، أثناء الحوار العربي الأوروبي في السبعينيات، رغبة الدول العربية في زيادة نصيبها من معامل التكرير ومصانع البتروكيماويات: الأولى بحجة وجود قدرة إنتاجية فائضة في معامل التكرير بعد ارتفاع أسعار النفط في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣، والثانية بحجة أن البتروكيماويات العربية تعتمد في مدخلاتها (كلقيم Inputs) على غاز طبيعي مدعم في أسعاره ومن ثم استخدم سلاح الاغراق لحجب البتروكيماويات العربية عن أسواق أوروبا.

وفي محاولة لتحسين الوضع قررت أوبك أن يتفاوض أعضاؤها من دول الخليج مع الشركات في فيينا يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣، غير أن المفاوضات لم تسفر عن أكثر من رفع السعر من ٣ دولارات للبرميل إلى ٣,٤٥ دولارا حتى بعد تشاور ممثلي الشركات مع حكومات الدول الغربية.

وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية قد أخذت تؤكد أن الجانب العربي سوف يفلح في استرداد كرامته وكسر شوكة اسرائيل التي زرعها الغرب في ظهورهم دعما لمصالحه. ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار النفط بالسيادة الوطنية، اشتدت عزيمة المفاوضين العرب ومعهم إيران، فرفضوا مقترح الشركات وعادوا إلى الخليج.

وعلى امتداد الفترة من ١٦ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر ١٩٧٣ بدأت في الكويت اجتماعات وزراء النفط في دول الخليج أعضاء أوبك، وهي السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالإضافة إلى إيران، وانضم لهم الوزير المصري بحكم عضوية مصر في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، حيث تقرر، من جانب واحد ولأول مرة في تاريخ صناعة النفط، رفع سعر النفط من ٣ دولارات إلى ٥,١٢ دولاراً.

كذلك تقرر في تلك الاجتماعات خفض إنتاج النفط العربي بحد أدنى ٢٥% مع استمرار خفضه شهرياً بنسبة ٥% دعماً لأسعاره. وكان مما شجع على رفع نسبة الخفض الإبتدائي إلى ٢٥% ان الرئيس الأمريكي نيكسون أعلن يوم ٢٠ أكتوبر عن صفقة مساعدة عسكرية مقدارها ٢,٢ مليار دولار لإعادة تسليح إسرائيل، ومن ثم أعلنت المقاطعة النفطية لكل من الولايات المتحدة وهولندا التي تبنت موقفاً معادياً إزاء اجتماع السفراء العرب في لاهاي، وأضيفت البرتغال لسماحها باستخدام مطاراتها في مد إسرائيل بالمعدات العسكرية.

وقد تأكدت ثقة منتجي النفط بأنفسهم بعد أن قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار وساندتها قرارات المقاطعة بتقليص المعروض من النفط دون بدائل. ولما طلبت الشركات في نوفمبر ١٩٧٣ عقد جلسة مع الدول المصدرة للنفط "**لاستيضاح**" السياسة السعرية الجديدة، أصرت أوبك على أن لا تكون جلسة مفاوضات، وأن هيكل الأسعار سيتحدد في المستقبل بقرارات منفردة من المنظمة.

وتأكيدا لهذا الموقف اجتمع وزراء الخليج أعضاء أوبك في طهران يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ حيث تقرر رفع السعر مرة ثانية إلى ١١,٦٥ دولارا ساريا من يناير ١٩٧٤. وتوالت بعد ذلك القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية بفضل إنتصار أكتوبر بحيث انتقلت السيطرة الكاملة على إنتاج النفط وتسعيره إلى أصحابه الشرعيين، وارتفعت

بذلك إيرادات تصدير النفط العربى من ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٧٥ مليارا عام ١٩٧٤ ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليارا عام ١٩٧٧ و١٤٦ مليارا عام ١٩٧٩ و٢١٣ مليارا عام ١٩٨٠ اثر قيام الثورة الإيرانية.

غير أن سيطرة أوبك على الأسعار، والتى يمثل النفط العربى ثلاثة أرباع نفوطها، لم تدم لأكثر من عشر سنوات، إذ نجحت الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، فى وضع وتنفيذ خطط لاستعادة تلك السيطرة. ومن ذلك إنشاء الوكالة الدولية للطاقة IEA عام ١٩٧٤ بهدف تنسيق مواقفها وممارسة أساليب مختلفة للضغط على الأسعار.

وقد تعددت أساليب الضغط تبعاً لاختلاف الظروف. فبالإضافة لتنشيط الإنتاج النفطى خارج دول أوبك ولو بتكلفة أعلى كوسيلة للضغط على أوبك ومحاصرتها أو إزالتها إذا أمكن، لجأت الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، وبالتنسيق فى إطار الوكالة الدولية للطاقة، إلى الاحتفاظ بمخزون نفطى تجارى واستراتيجى كبير لاستخدامه فى مواجهة الأزمات النفطية وللضغط على الأسعار فى اتجاه النزول.

كذلك كان الضغط الغربى يأخذ شكلا دبلوماسيا إذ يقوم ممثلون على مستوى عال من الدول الغربية – وبالأخص من الولايات المتحدة- بزيارة كبار المسئولين بالدول المصدرة للنفط، وبخاصة دول الخليج، "لإقناعهم" بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار. وكانت تلك البعثات تقابل فى أغلب الأحيان بزيادة الإنتاج فعلاً وبالإعتذار عن ارتفاع الأسعار وكأنها صارت وصمة تدعو للتنصل منها. ومن أحدث الأمثلة على ذلك ما دعى إليه الرئيس السابق بوش ونائبه أثناء زيارتهما الأخيرة لدول الخليج واستجابة بعضها لهذه الدعوة بصورة مبالغاً فيها مما أدى -ضمن أسباب أخرى- إلى انهيار السعر من ١٤٠ دولارا إلى ٤٠ دولارا خلال شهور قليلة.

ومن صور الضغط الأمريكى ما كان يأخذ صورة إبتزاز تمارسه هيئات تشريعية وهيئات قضائية متعصبة ضد أوبك عامة، وضد العرب بصفة خاصة. فقد تقدم بعض أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب فى الكونجرس الأمريكى فى أبريل ٢٠٠٤ بمشروع قانون يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار فى الولايات المتحدة (قانون شيرمان) بما يسمح تجريم أى عمل يستهدف التأثير على أسعار النفط وكذلك الممارسات التى تتعارض مع متطلبات المنافسة. ويستهدف التعديل التشريعى المقترح فى الأساس إخضاع دول أوبك للمحاكمة أمام المحاكم الأمريكية باعتبارها "كارتل" يستهدف احتكار النفط وتحديد أسعاره.

وبدون انتظار هذا التعديل التشريعى كان قاضيا فدراليا فى ولاية الاباما الأمريكية قد أصدر فى ابريل ٢٠٠١ قرارا يتهم فيه أوبك بأنها تتواطأ بهدف تقييد حرية التجارة فى النفط مخالفة بذلك قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية، مما دفع أوبك إلى الاستعانة بمحامين للدفاع عنها، وظلت القضية تتداول فى المحاكم الأمريكية إلى أن رفضتها المحكمة العليا فى أكتوبر ٢٠٠٤.

وفى يوليو ٢٠٠٤ أعلن ثلاثة من أعضاء الكونجرس الأمريكى أنهم "يعتزمون بذل جهد جديد لدفع ممثل الولايات المتحدة فى منظمة التجارة العالمية WTO لتقديم شكوى ضد أوبك لأن سياستها الإنتاجية قد ساهمت فى رفع أسعار البنزين فى الولايات المتحدة، ولأن أوبك تعتبر كارتل احتكارى غير قانونى ينبغى وقف عملياتها غير القانونية".

أخيراً، وباحتلال الولايات المتحدة للعراق انتقل الضغط الغربى الأمريكى إلى مرحلة أكثر خطورة، إذ لم يعد مساومة تجارية أو ضغطا دبلوماسيا أو ابتزازا سياسيا، بل صار استعمارا سافراً من نوع الاستعمار الذى مارسته منذ قرون الإمبراطورية البريطانية فى الهند ودول أخرى بقصد نهب ثرواتها الطبيعية.

وكان من نتائج السياسات الغربية انخفاض انتاج أوبك من ٣١ مليون ب/ى عام ١٩٧٩، الذى بلغ التخزين الاستراتيجى ذروته خلاله، إلى نحو ١٨ مليون ب/ى ١٩٨٦. وبذلك أجبرت أوبك على إغلاق نحو ١٣ مليون ب/ى من قدرتها الإنتاجية.

وقد استخدمت تلك القدرة الإنتاجية المغلقة، والتى أشتعلت المنافسة بين المنتجين لتنشيطها وتسويقها، اضافة إلى مناورات الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، للضغط على الأسعار، فأخذت تتآكل خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم انهارت فى ١٩٨٦ من ٢٨ دولارا إلى ١٣,٥ دولار وهو ما يعادل ٥,٥ دولار فى صورته الحقيقية باستخدام دولار ثابت القيمة عند ١٩٧٣ الذى صححت خلاله الأسعار من ٣ إلى ١١,٦٥ دولارا كما ذكرنا.

وعلى امتداد الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٧ أخذت قدرة أوبك الإنتاجية المغلقة (وهى ما تمثل القدرة الاحتياطية Spare capacity) فى التآكل نتيجة لارتفاع صادرات أوبك من نحو ١٥ مليون ب/ى إلى ٢٩ مليون ب/ى، كما ارتفع الاستهلاك المحلى فى دول أوبك من ٣,٤ مليون ب/ى إلى ٦,٤ مليون ب/ى. ومن ناحية أخرى عجزت الاستثمارات النفطية عن توسيع القدرة الانتاجية للنفط، نتيجة لتآكل أسعار النفط وتقلص عائداته فى صورتيها الاسمية والحقيقية، وبذلك تحولت الفوائض النفطية فى الدول المصدرة إلى عجز دفعها للاستدانة فى أسواق المال العالمية.

على تلك الخلفية، قفز النمو الاقتصادى العالمى خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ قفزة غير مسبوقة، فقفز معه الطلب العالمى على النفط من ٧٨ مليون ب/ى إلى ٨٥ مليون ب/ى. ومع تقلص القدرة الاحتياطية المغلقة -وهى من أهم محددات السعر- أختل التوازن بين الطلب المتزايد وبين الامدادات التى لم تساندها قدرة احتياطية كافية.

كذلك شجع ضعف الدولار خلال السنوات الأخيرة على تحول جانب كبير من المضاربين إلى المضاربة السلعية وفى مقدمتها النفط الورقى Paper barrel الذى يبلغ التعامل اليومى عليه فى البورصات العالمية أكثر من عشرة أمثال التعامل على النفط الحقيقى Wet barrel.

ومن جماع تلك القوى قفزت أسعار النفط قفزة مفاجئة خلال السنوات الخمس ٢٠٠٣-٢٠٠٨ إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل أعقبه انهيار غير مسبوق. وبعد أن حقق السعر الاسمى لنفط أوبك ORB ٢٨ دولاراً عام ٢٠٠٣ قفز إلى ٣٦ عام ٢٠٠٤ وإلى ٥٠ عام ٢٠٠٥ وإلى ٦١ عام ٢٠٠٦ و٦٩ عام ٢٠٠٧ و٩٥ عام ٢٠٠٨. وكانت الصدمة عندما بلغ ذروته عند ١٤٠ دولاراً فى يوليو ٢٠٠٨ لكى يتهاوى مسرعا بحيث تراوح حول ٤٢ دولاراً خلال الربع الأول من ٢٠٠٩ وحول ٥٨ دولاراً خلال الربع الثانى، وبلغ نحو ٧٠ دولاراً فى أكتوبر ٢٠٠٩.

رابعاً: التوافق حول سعر ٧٥ دولاراً للبرميل

ما كادت الإفاقة تعود من خضة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط من ١٤٠ إلى ٤٠ دولاراً فى شهور قليلة حتى انبرت أقلام بعض معاونى القيادات النفطية وغيرهم فى دول أوبك، داعية ومروجة لسعر ٧٥ دولاراً للبرميل باعتباره أقصى ما ينبغى ان تتبناه

أوبك. ويستهدف هذا السعر فى نظر أنصاره تحقيق ثلاثة أهداف: **أولها**، الابقاء على المنتج الحدى للنفط فى السوق (وهو المنتج ذو النفقة الأعلى)، **وثانيها**، تمويل الاحتياجات الضرورية لموازنات الدول النفطية، **وثالثها**، تحقيق التوازن بين العرض والطلب مع تقديم إشارة سليمة لتوجيه الاستثمارات النفطية.

ويرى بعض هؤلاء الكتاب أن السعر لاينبغى أن يرتفع إلى الحد الذى ينشط الإنتاج خارج أوبك ويؤثر سلبيا على نصيبها من السوق Market share وكأن المنظمة -كما يردد أعداؤها- صارت بالفعل "كارتل" يمارس نشاطاً احتكارياً يحجب عن المجتمع البشرى نفوط غير أعضائه من المنتجين. مع أن أغلب هذه النفوط قد بلغت ذروتها ولم يعد فى امكانها تزويد السوق العالمية للنفط بكميات كبيرة كما أوضحنا فيما سبق.

وفى رأينا أن اختيار سعر ٧٥ دولارا لايستند إلى أساس من النظرية أو الواقع، أو حتى ما يسمى "العدالة" وهى صفة هلامية لا مكان لها فى المعاملات التجارية الدولية. فسعر ٧٥ دولارا لا يعدو أن يكون سعراً توافق عليه كبار مصدرى النفط وكبار مستورديه لكى تضبط تدفقات النفط فى الأسواق بما يحول دون عودته إلى ذروة يوليو ٢٠٠٨ (١٤٠ دولارا)، وهى ذروة سوف نبين فيما بعد إنها كانت حقا مشروعا للدول المصدرة للنفط.

ونبدأ **بالهدف الأول** الذى يزعم أنصار الـ ٧٥ دولاراً قدرته على تحقيقه، وهو الحفاظ على وجود المنتج الحدى فى السوق. فالنفط كثروة طبيعية ناضبة يعتمد عرضه فى الأسواق على حجم احتياطياته المؤكدة، وعلى ما يقام من المعدات عند سطح الأرض لاستخراجه من باطنها، كما يعتمد عرضه على حجم الإنتاج الذى يتقرر ضخه فى الأسواق بقرار من منتجيه. وهو بهذه الصفات لا يتوقف عرضه عند تعادل السعر مع التكلفة "الحدية" كما هو الحال فى الصناعات التحويلية، وإنما يتحدد السعر فى المدى الطويل بآليات السوق وأهمها العرض والطلب. وقد يعجز العرض عن ملاحقة الطلب المتزايد -كما حدث خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨- فيتجاوز السعر تكلفة المنتج الحدى الذى يحقق نصيبا من فائض المنتج "Producer surplus" وهو الفرق بين التكلفة وسعر البيع. وفى حالة النفط يعرف هذا الفائض "بالريع النفطى" Oil rent وهو الفرق بين السعر للمستهلك النهائى وبين مجمل التكاليف، ويثور الخلاف حول توزيعه بين الدول المصدرة للنفط وبين ما تجنيه حكومات الدول المستوردة فى صورة ضرائب نفطية. ويعتبر نصيب الدول النفطية من هذا الريع ضرورة حتمية لسببين: أولهما، حاجة تلك الدول، وأغلبها دول نامية تعيش على استهلاك مواردها الناضب الوحيد، لإحلال أصول غير نفطية تأمينا لحياة شعوبها بعد نضوبه، وثانيهما، لتشجيع تلك الدول على الاستثمار لإحلال حقول جديدة محل ما ينضب، خدمة لمستهلكى النفط.

أما **الهدف الثانى** لترويج سعر ٧٥ دولارا، وهو تمويل الاحتياجات الضرورية لموازنات الدول النفطية، فسوف نعود لمناقشته تفصيلا فيما بعد.

وبالنسبة للهدف الثالث وهو قدرة سعر الـ ٧٥ على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، فإن مبادئ الاقتصاد تؤكد أن هذا التوازن يمكن أن يتحقق بفعل "جهاز الثمن" عند أى سعر. فهذا الجهاز يتكون من سلم تتدرج عليه الأسعار ويتوازن العرض والطلب عند كل درجة من درجاته بدخول وخروج المنتجين والمستهلكين. وكما حدث هذا التوازن عند سعر ١٤٠ دولارا فقد حدث عند سعر ٤٠ دولارا مع وجود اختلاف فى آليات السوق وهو تآكل القدرة الاحتياطية Spare capacity فى الحالة الأولى، بمعنى وجود حائل مادى مانع للتوسع فى العرض، وفى الحالة الثانية وجود فائض فى تلك القدرة الاحتياطية بقدر بنحو ٦

ملايين ب/ى، ثم ضخ جانب من ذلك الفائض فى الأسواق، إما طواعية، وإما رضوخا للضغوط الغربية الأمريكية، بغية خفض الأسعار. وذلك بالطبع إضافة على العوامل الوقتية ومن أمثلتها المضاربة، والتوترات الجيوسياسية، والأزمات المالية والاقتصادية.

ومما يستخدمه أيضاً دعاة التوسع فى الإنتاج وتدنى السعر، تصنيف النفط على أنه "سلعة إستراتيجية" Strategic commodity وهو ما يمهد الطريق لتدويله ويتيح للدول المستوردة طلب المشاركة فى توجيه الصناعة، وبخاصة تحديد حجم الإنتاج وتسعيره بحجة تأثيره على مصالحها الجوهرية.

وكانت مقدمات هذا الإتجاه قد ظهرت أثناء الحوارات التى جرت بين منتجى النفط ومستهلكيه فى منابر عديدة، أبرزها المنتدى العالمى للطاقة International Energy Forum (IEF) الذى انبثق مما عرف "بالحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه" وأنشئت له أمانة عامة استضافتها السعودية. ومن تلك الحوارات اجتماع القمة لرؤساء الدول المنتجة والمستهلكة للنفط فى جدة يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٨ برئاسة الملك عبد الله ومشاركة وزراء من الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط، وفى مقدمتهم براون رئيس وزراء بريطانيا ونائب رئيس الصين التى تسعى لتوطيد علاقتها النفطية مع السعودية.

وقد صدر عن قمة جدة إعلان مشترك Giddah Joint Statement اشترك فى إصداره الدولة الداعية، وهى السعودية، بالإضافة للأمانات العامة لمنظمة أوبك، وللوكالة الدولية للطاقة IEA، والمنتدى العالمى للطاقة IEF. وقد بدأ إعلان جدة بالاعتراف بأن مستوى أسعار النفط وتقلباتها قد بلغ حدا يهدد الاقتصاد العالمى، ولذلك يرى المشاركون فى القمة أن الأمر صار يتطلب إجراءات مشتركة من جميع المتعاملين فى السوق العالمية للنفط، ومن ذلك ضرورة توفير قدرة إنتاجية احتياطية كبيرة لمواجهة الأزمات، وتكثيف الاستثمار فى توسيع القدرة الإنتاجية للنفط الخام ومعامل تكريره.

وكان رئيس وزراء بريطانيا قد اقترح أثناء تلك القمة فتح أسواق الدول الغربية المستوردة للنفط لاستقبال أموال الدول النفطية الساعية للاستثمار فى إقامة مشروعات للطاقة، بما فيها الطاقة المتجددة والطاقة النووية، وذلك فى مقابل قيام الدول النفطية بفتح أسواقها للشركات الغربية للاستثمار فى توسيع القدرة الإنتاجية للنفط (أى احتواء الغرب لاستثمارات الدول النفطية داخل حدودها وخارجها أيضاً). ولذلك لم يكن غريبا ان يختتم إعلان قمة جدة بالترحيب بدعوة الحكومة البريطانية لانعقاد اجتماع مشترك فى لندن من الجانبين (منتجو النفط ومستهلكوه) لمناقشة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى قمة جدة، على أن يتم هذا الاجتماع قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وبالطبع لم ينعقد هذا الاجتماع لأن أهداف الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، كانت قد تحققت بالفعل قبل انتهاء عام ٢٠٠٨ الذى شهد انهيار السعر من ١٤٠ دولارا لنحو ٤٠ دولارا فى شهور قليلة.

ولا يتسع المجال لشرح ما تضمنه "**إعلان جدة**" (٢٢ يونيو ٢٠٠٨) وسبقه "**إعلان الرياض**" Riyadh Declaration (١٨ نوفمبر ٢٠٠٧) الذى صدر عن القمة الثالثة لرؤساء دول أوبك. ولكن يمكن ان يستخلص منهما قائمة طويلة من التعهدات والالتزامات التى يصب أغلبها فى التزام الدول النفطية بضمان استقرار السوق العالمية وتزويده بما يحتاجه من النفط بأسعار مستقرة وتنافسية Stable and competitive petroleum prices.

ومن مقتضى تلك الالتزامات وتوصيف النفط بأنه سلعة إستراتيجية، تقييد حرية دول أوبك فى إدارة

الصناعة وحرمانها من الانتفاع بالقيمة الحقيقية لأسعار السلعة الناضبة الوحيدة التى تعيش شعوبها على استهلاكها، ولا يطاول مجموع نواتجها المحلية الإجمالية GDP ناتج دولة أوروبية واحدة مثل اسبانيا.

ولعل مما يؤكد هذه الخطورة ما دار فى اجتماع وزراء الطاقة فى مجموعة الثمانية الكبار G8 (روما ٢٠٠٩/٥/٢٤)، اذ اقترح باولو سكارونى رئيس مجموعة اينى ENI الايطالية انشاء هيئة دولية لضمان استقرار اسعار النفط من خلال صندوق موازنة يودع فيه ما يتجاوز السعر المتوافق عليه بين المنتجين والمستهلكين، ويصرف منه ما يعوض الدول المصدرة للنفط عند انخفاض السعر. ويتضمن المقترح الايطالى أيضا قيام الهيئة الدولية المذكورة بمراقبة احتياطيات وإنتاج النفط بحيث يتم الاحتفاظ بقدر كاف من القدرة الإنتاجية الاحتياطية لموازنة العرض والطلب وخفض تقلبات السعر (يقصد فى الواقع خفض السعر).

وترويجا لفكرة الحفاظ على نصيب أوبك من السوق ولو بخفض الأسعار، قامت هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA (فى تقريرها الصادر فى يونيو ٢٠٠٩) بوضع سيناريوهات لإنتاج أوبك بحسب مستوى أسعار النفط السائدة فى السوق، وبافتراض أن أوبك تلعب دور المنتج المكمل Residual producer. ففى ظل أسعار مرتفعة High يتقلص نصيب أوبك نتيجة لنمو انتاج منافسيها وانكماش الطلب، بينما يرتفع إنتاج أوبك فى ظل أسعار منخفضة Low لعكس الأسباب. واعتمادا على ذلك تقدر EIA إنتاج أوبك عام ٢٠٢٠ بنحو ٤٠ مليون ب/ى مع ارتفاع السعر وبنحو٤٩ مليون ب/ى مع انخفاضه. كما يقدر إنتاجها عام ٢٠٣٠ بنحو ٤٤ مليون ب/ى مع ارتفاع السعر وبنحو ٥٧ مليون ب/ى مع انخفاضه.

ولا يحتاج الأمر للتدليل على ان الهيئات البحثية الغربية تحاول إغراء دول أوبك لخفض السعر توصلا لزيادة إنتاجها والحفاظ على نصيب أكبر من السوق. ولكن تلك الهيئات تغفل أن المستقبل المنظور يحمل بذور النضوب الطبيعى بأسرع مما كان متوقعا كما أوضحنا، وهو ما يفرض على دول أوبك ضرورة ترشيد الإنتاج بتحجيمه مع سعر مرتفع بدلا من تبديده بسعر منخفض. بل ان النظرية الاقتصادية تؤكد معكوس رؤية EIA لأن قيام أوبك بضخ كميات كبيرة من النفط عند انخفاض السعر مؤداه المزيد من انخفاضه، والعكس صحيح.

وفى المؤتمر الذى نظمه المعهد الفرنسى للنفط IFP فى باريس يوم ٢٠٠٩/٤/٢ أكد كبار المشاركين، ومنهم رئيس الوكالة الدولية للطاقة ورئيسا شركتى توتال الفرنسية وشل وأمين عام أوبك، على أن الطلب العالمى على النفط الذى يتوقع انكماشه خلال ٢٠٠٩ سوف يعاود ارتفاعه قريباً، وان السعر يمكن ان يقفز إلى مستويات عالية ما لم يسارع العالم إلى التوسع فى الاستثمار لتنمية القدرة الإنتاجية القادرة على مواجهة الطلب المتزايد. وكان مما أكده رؤساء الشركات أنها لاتتجه إلى تقليص حجم الاستثمار الذى سبق اعتماده قبل وقوع الأزمة الحالية.

كذلك قدمت الوكالة الدولية للطاقة IEA لاجتماع وزراء G8 (روما ٢٠٠٩/٥/٢٤) تقريراً تحذر فيه الدول النفطية من رفع سعر النفط أثناء تعافى الاقتصاد الدولى من الأزمة التى يعانيها، كما تقول الوكالة أن ارتفاع سعر النفط كان مسئولا عن انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى GDP فى الدول الصناعية بنحو ٠,٣% سنوياً.

وعلى نفس الوتيرة يحذر مركز دراسات الطاقة CGES الذى يديره فى لندن الشيخ زكى اليمانى، فى تقريره الشهرى (مارس ٢٠٠٩)، من أن التزام دول أوبك بالحصص المقررة يمكن ان يزيل من السوق العالمية للنفط نحو ١,١ مليون ب/ى وهو ما يرفع

السعر، ولكنه يعرقل نمو الاقتصاد العالمى، ويرفع معدل التضخم، كما يعوق ارتفاع الطلب العالمى على النفط.

ويستخلص مما تقدم أن القيادات النفطية على جانبى السوق النفطية توافقت على تحميل النفط مسئولية عرقلة الاقتصاد العالمى وتغفل تلك القيادات الأزمة المالية العالمية التى حدثت بفعل قادة أسواق المال الغربية بقيادة الولايات المتحدة وعصفت بمدخرات الدول النفطية وكان منها ما يطلق عليه "صندوق تأمين احتياجات الأجيال المقبلة".

وعودة لمن يساند من الكتاب العرب سعر ٧٥ دولارا ويعتمدون على كتابات اقتصاديين غربيين نشرت فى مستهل السبعينيات. فهذه الكتابات بجانب تحيزها الصريح للمصالح الغربية ودعوتها لخفض سعر النفط، فانها لم تعد صالحة للتعامل مع المتغيرات الجوهرية التى طرأت على صناعة النفط عبر ٤٠ عاماً، وبصفة خاصة بعد استرداد الدول العربية لسيادتها الوطنية وحقها المشروع فى إدارة النفط وتسعيره بفضل انتصار اكتوبر.

ومن الكتاب الذين اعتمد عليهم أنصار الـ ٧٥ دولارا أبلسون Philip Abelson الذى قال فى مستهل ١٩٧١ أن السعر العادل يتحدد نتيجة للتفاعل بين ثلاثة قوى، وهى التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة، حيث ينعكس أثر التقدم التكنولوجى على الإنتاجية بالارتفاع وعلى التكلفة بالإنخفاض، ومن ثم لابد أن تتجه الأسعار إلى الإنخفاض. أما الاقتصاد فإن تأثيره ينعكس من زاوية المقارنة بين عائد الاستثمار فى صناعة النفط، وما يرتبط بها من مخاطر، وبين غيرها من الصناعات التى تنافس النفط فى الحصول على احتياجاتها التمويلية (نظرية الفرصة البديلة). وينصرف عامل السياسة إلى ما تقوم به الدول المتعاملة فى النفط على جانبى السوق من وضع وتطبيق تشريعات وإجراءات تؤثر على الصناعة.

وإذا كان من الممكن قبول تحليل أبلسون الذى نشر عام ١٩٧١ وكان متأثراً باكتشاف وتشغيل حقول النفط العملاقة فى الخليج العربى وبارتفاع الإنتاجية وانخفاض التكلفة نتيجة لتوزيع النفقات الرأسمالية – وهى المكون الأعظم فى نفقات النفط- على الاحتياطيات الكبيرة التى يضمها الحقل، إلا أن هذا التحليل لم يعد يمثل اتجاها عاما فى الصناعة. فقد عادت التكلفة منذ منتصف التسعينيات تتجه للإرتفاع، كما أثبتت النتائج النهائية أن التحسينات التكنولوجية لم تنجح فى زيادة الاحتياطيات المكتشفة، كما أوضحنا.

أما أثر الاقتصاد فى تحليل أبلسون وهو المفاضلة بين عائد الاستثمار فى صناعة النفط وبين نظيره فى صناعات أخرى تتنافس لتأمين احتياجاتها التمويلية (نظرية الفرصة البديلة)، ففى رأينا أن التمويل لايسبب مشكلة لصناعة النفط وإن كانت بعض المشروعات قد تباطأت أو أرجئت نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقلص قدرة البنوك على الاقراض فى ظل الأزمة المالية (وكلتاهما ظاهرة عابرة ولاتمتد للمدى المتوسط والطويل).

ولعل مما يدعم تلك الرؤية أن مؤشرات النضوب المبكر للنفط قد دفعت الدول والشركات -بصرف النظر عن تقلبات أسعار النفط- إلى تخصيص استثمارات كبيرة لتوسيع القدرة الإنتاجية للنفط حتى تلاحق الزيادة المتوقعة فى الطلب. وفى هذا المجال يقول رئيس شركة Exxon - Mobil (معبرا عن إستراتيجية أغلب الشركات العالمية) "إن صناعة النفط تتسم بأبعاد زمنية طويلة، اذ تمتد مخاطر الاستثمار فى البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه على امتداد عمر الحقل لفترة زمنية قد تتجاوز خمسين عاما. وفى خلال تلك الفترة تتذبذب الأسعار والإيرادات ارتفاعا

وإنخفاضا، ولكن الإنفاق الرأسمالى (الاستثمار) ينبغى أن يستمر بلا انقطاع حتى لاتتأثر مصالح المستهلكين نتيجة لقصور القدرة الإنتاجية عن مواكبة الطلب العالمى المتزايد... وبالنسبة لشركة أكسون -موبيل لابد أن تحافظ على مستوى إنفاقها الرأسمالى بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. وكمثال على ذلك فإن الإنفاق الرأسمالى للشركة بلغ نحو ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ عندما كان سعر النفط يقارب ٤٠ دولارا، كما بلغ إنفاقها الرأسمالى ١٥ مليار دولار أيضاً فى عام ١٩٩٨ رغم انخفاض السعر إلى ١٠ دولارات وأنكماش الإيرادات فى ذلك العام إلى نحو ٨ مليارات دولار". كذلك يؤكد رئيس الشركة "ان مجموع الإنفاق الرأسمالى للشركة على مدى السنوات العشر الأخيرة قد تجاوز اجمالى إيرادات الشركة المجمع خلال تلك السنوات". ومن ذلك يتضح أن استراتيجيات الدول الغربية وشركاتها تتركز حول تأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط وليس حول الربح أو الخسارة فى المدى القصير".

واذ تقدر الوكالة الدولية للطاقة حجم الاستثمارات المطلوبة للتنقيب عن النفط فى العالم خلال ٢٠٠٩ بنحو ٣٧٥ مليار دولار، وحجم التمويل المطلوب لمشروعات الخليج العربى بنحو ١٠٥ مليارات دولار، فإنه لا يتوقع أن تواجه تلك المشروعات صعوبة فى تمويلها نظراً لإرتفاع تصنيفها الائتمانى، اذ يمثل النفط عصب الطاقة العالمية بنصيب يقارب ٣٥%، ولايوجد من البدائل ما يحل محله من حيث الحجم أو تنوع الاستخدامات على امتداد المستقبل المنظور. ولذلك يتوقع أن تسارع الدول المستهلكة للنفط، وبخاصة الدول الغربية التى يزداد اعتمادها على استيراده (جدول ١)، إلى تنمية المصادر البديلة والتى قد تتجاوز تكلفتها ١١٠ دولارات للبرميل (بدون الإتاوات والضرائب)، وهو ما من شأنه دفع أسعار النفط المتزايد فى ندرته إلى الارتفاع.

وإذا كانت بعض مصادر التمويل قد تعثرت نتيجة للأزمة المالية العالمية، إلا أن ثمة مصادر للتمويل أخذت أهميتها فى الازدياد مؤخراً. من تلك المصادر يمكن ذكر مصدرين مهمين، وهما: أولاً، سندات المشروع Project bonds التى تتمتع بالتصنيف الائتمانى المرتفع للقائمين بالمشروع Sponsors وأغلبهم دول أو شركات نفطية كبرى، ومن ثم تتضاءل مخاطرها. ومما يعزز تلك السندات أن نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA من السوق العالمية للسندات يقدر بنحو ٩% بينما يتقلص معدل الاخفاق فى الاسترداد إلى ٣%. أما المصدر الثانى للتمويل، فهو وكالات ائتمان التصدير Export Credit Agencies التى أخذ دورها فى الارتفاع لسد جانب من الفراغ الذى خلفه عجز البنوك عن مواجهة الطلب على القروض. ولعل مما يساند دور هذه الوكالات أن قروضها تستخدم عادة فى الاستيراد من الدولة التى تتبعها الوكالة مما يجعلها تحظى بدعمها. ومن ناحية أخرى، فإن المشروع النفطى الباحث عن التمويل يتمتع، كما ذكرنا، بتصنيف ائتمانى مرتفع. كذلك تتعدد مصادر التمويل بالنسبة لكل مشروع نفطى، ومن ثم تتوزع المخاطر بين المقرضين وتخف خطورتها، ومن ذلك مشروع دولفين القطرى الذى ساهم فى تمويله نحو ٢٣ مصرفاً.

من ناحية أخرى يحاول الداعون لتبنى سعر ٧٥ دولاراً، استخدام نظرية "الدخل الدائم" للاقتصادى الأمريكى ميلتون فريدمان Milton Friedman لتحديد سعر "مالى" للنفط فى المدى الطويل Long-term fiscal price. يرى فريدمان أن الفرد لايعتمد فى تحديد اختياراته على حجم دخله الجارى وإنما على تقدير

دخله الدائم المتوقع عبر المستقبل المنظور، وهو ما ينطبق أيضاً على الحكومات. ومعنى ذلك أن الدخل الدائم لحكومة دولة نفطية يتحدد باستخدام معدل خصم (فائدة) لتقدير القيمة الحالية Present Value للتدفقات المتوقعة لعوائد تصدير النفط المتوافقة مع نمط الانتاج وأفق النضوب Consistent with Production profile and Depletion Horizon. بذلك يتحدد السعر "المالى" Fiscal للنفط فى المدى الطويل باعتباره دالة لمعدل الخصم، فيرتفع سعر النفط اذا انخفض معدل الخصم، والعكس صحيح. ذلك لأن ارتفاع معدل الخصم (أى الفائدة) من شأنه تحويل اتجاه المدخرات إلى الاستثمار فى الصكوك التى تدر فائدة مرتفعة وابتعادها عن الاستثمار لتوسيع القدرة الانتاجية للنفط، وهو ما يؤدى إلى انخفاض قيمة الأصول النفطية، والعكس صحيح. واذ يفترض أن الدولة النفطية سوف تتبنى معدلا منخفضاً للخصم، خدمة لمصالحها فى المدى الطويل (وليكن ٢-٣% فى ظل الظروف الحالية)، فإن السعر المالى للنفط فى المدى الطويل -كما يرى أنصار سعر ٧٥ دولارا- لايتجاوز ٦٠-٨٠ دولارا.

ويستخلص من جماع آراء الداعين لتبنى سعر ٧٥ دولارا باعتباره سعراً عادلا وواقعياً de facto أنه السعر الذى يقع عند نقطة التقاطع بين الخيارات الاستثمارية لشركات النفط العالمية، وبين الاحتياجات المالية لموازنة الحكومة فى الدولة النفطية، وهو ما يحظى بدعم السعودية ومساندة أوبك.

ويرتبط بما تقدم -مع اختلاف الزمن والظروف- أن الشيخ زكى يمانى كان قد أشار فى ندوة نظمتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية فى بيروت خلال أكتوبر ٢٠٠٠، إلى أن "سعر ١٥ دولارا يكفى السعودية لكى تدفع مرتبات موظفيها وتقوم بصيانة ما لديها، واذا اردنا شيئا من النمو الاقتصادى والاستثمار الرأسمالى نحتاج سعرا أعلى. فهل أمريكا ستتركنا نتصرف كما نشاء؟".

ولا يحتاج الأمر لجهد كبير للتدليل على أن مثل هذه المتغيرات (احتياجات الحكومة السعودية وتفضيلات الشركات العالمية) لاتمت بصلة لآليات السوق العالمية للنفط، وإلا لكانت قد حالت دون ارتفاع الأسعار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨. كذلك تفتقد هذه المتغيرات المقحمة لتبرير سعر معين (٧٥ دولارا) لقدرتها على تحديد القيمة الحقيقية للنفط والتى تعتمد على معايير موضوعية يسهل الاستدلال عليها، مما سنتناوله فيما بعد. والأخطر من ذلك أن تلك المتغيرات الدخيلة تتجاهل منحدر النضوب النهائى للنفط، والذى تأكد اقترابه بدراسات عديدة أحدثها دراسة الوكالة الدولية للطاقة التى أعلنت نتائجها يوم ٢٠٠٩/٨/٣ وسبق شرح معالمها الرئيسية. وبذلك يخرج عامل الندرة والنضوب من معادلة تسعير النفط بينما هو حقيقة واقعة ومؤثرة.

وبدهى أن تحديد سعر النفط على أساس رغبات الشركات العالمية واحتياجات موازنة الحكومة فى دولة نفطية، مع ربط السعر بمعدل فائدة افتراضى، يقع بعيدا عن مبادئ وأصول تسعير ثروة طبيعية ناضبة والتى يعتمد تسعيرها على آليات السوق وعلى ترشيد إنتاجها وتحديد عرضها بما يحافظ على قيمتها الحقيقية. وفى حالة النفط، الذى يمثل مع الغاز الطبيعى ما يقرب من ثلثى الاستهلاك العالمى من الطاقة، ينبغى الحفاظ على احتياطيات المصدرين إلى أطول فترة ممكنة خدمة للبشرية التى لم تتوصل بعد إلى مصادر بديلة وكافية لتحل محلهما فى خليط الطاقة العالمية. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام جهاز الثمن لتحجيم الطلب. وبغير ذلك فإن الضغط الغربى سوف يزداد بغية استنزاف الباقى من النفط فى أقل فترة زمنية وبأدنى الأسعار.

ولعل مما يؤكد هذا الضغط أن المخططات الغربية تسعى لدفع دول أوبك لزيادة معدل النضوب Outtake من ٢% حالياً إلى نحو ٤-٦%. ويعرّف معدل النضوب بأنه مقياس نسبى لحجم الإنتاج السنوى مقسوما على حجم الاحتياطيات التى تم اكتشافها وتنميتها Developed reserves وهو ما يشير إلى العمر الإنتاجى لتلك الاحتياطيات. ومعنى استجابة أوبك لهذه الضغوط ان احتياطياتها المؤكدة التى يستغرق نضوبها ٥٠ خمسين عاماً باستخدام معدل نضوب ٢% يمكن أن يتقلص عمرها إلى ٢٥ عاماً برفع هذا المعدل إلى ٤%، وهو الإطار الزمنى الذى تحتاجه الدول الصناعية الغربية للتوصل إلى بدائل للطاقة تغنيها عن النفط الذى سيكون قد غادرنا إلى الأبد على أية حال، ناهيك عما يصيب الحقول المرهقة بالإنتاج من أضرار جسيمة والدول النفطية بخسائر باهظة.

ويستخلص مما تقدم أن الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، تسعى لتوسيع انتاج النفط بغية الحفاظ على سعر يناسبها ولايتجاوز ٧٥ دولارا. فهل تتيح تلك الدول، والتى تسيطر على أهم السلع والتقنيات الإستراتيجية، للدول النامية حق طلب المعاملة بالمثل؟ ولماذا يحمل النفط وحده عبء تقديم الدعم لاقتصادات العالم، بينما لاتحمل أى سلعة أخرى تلك المسئولية، والقمح واحد من أمثلة بارزة عديدة؟

خامساً: أسعار النفط عبر المستقبل المنظور

أوضحنا فيما سبق أن سعر ٧٥ دولاراً للبرميل، الذى تروج له بعض القيادات النفطية، لا يعدو أن يكون سعراً توافق عليه كبار مصدرى النفط وكبار مستورديه لكى تضبط تدفقات النفط فى الأسواق بما يحافظ عليه فى تلك الحدود ويحول دون عودته إلى ذروة يوليو ٢٠٠٨. وقد سبق أن أشرنا إلى مقترح سكارونى رئيس اينى الايطالية بشأن إنشاء هيئة دولية لضمان استقرار اسعار النفط من خلال صندوق موازنة، وأن تقوم الهيئة بمراقبة احتياطيات وإنتاج النفط بحيث يحتفظ بقدر من القدرة الإنتاجية الاحتياطية لموازنة العرض والطلب وخفض تقلبات الأسعار (فى الواقع يقصد خفض الأسعار).

كذلك شرحنا المغريات التى تقدمها الهيئات البحثية الغربية، وفى مقدمتها الوكالة الدولية للطاقة IEA وهيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، لإقناع دول أوبك باتباع سياسة التوسع فى الإنتاج وخفض الأسعار، مع التحذير من رفع سعر النفط لكى لا ينتكس الاقتصاد العالمى.

ومعنى ذلك أن دول أوبك -اذا رضخت للضغوط الغربية- فسوف تفقد سيادتها الوطنية على ثروتها النفطية، وهى المصدر الرئيسى لمعيشة شعوبها، إذ سيتم تدويل النفط وينتقل قراره إلى غير أصحابه الشرعيين، بل إلى مستهلكيه مرة أخرى.

مع ذلك، وبإفتراض أن دول أوبك سوف تقاوم الضغوط الغربية، فهل سيكون فى مقدورها وضع وتطبيق معادلة لتسعير النفط تتسم بالموضوعية والشفافية وتساندها معايير نظرية وعملية سليمة؟

نعم تستطيع، وفى تقديرنا أن تلك المعادلة يمكن أن تتحدد على أساس ثلاثة معايير سبق إقرارها فى إتفاقات نفطية دولية، وهى بإيجاز:

(١) أقرت اتفاقية طهران التى أبرمتها أوبك مع شركات النفط العالمية فى مستهل ١٩٧١ معيار تصعيد سعر النفط بمعدل ٢,٥% سنويا لمواجهة التضخم،

(٢) كما أقرت الاتفاقية زيادة سنوية بنحو ٢,٥% كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بإزدياد الطلب عليها مما يجعلها تستحق هذه العلاوة التى تستمد جذورها من القانون الأمريكى الذى كان يمنح شركات النفط إعفاء ضرائبيا Depletion allowance لتشجيعها على الاستكشاف وإحلال احتياطيات جديدة محل ما ينضب منها. أما فى حالة الدول المصدرة للنفط فإن تلك العلاوة الخاصة تستمد شرعيتها من الزيادة المطردة فى الطلب العالمى على النفط والتى من مقتضاها تسارع نضوب احتياطياته التى لاتتجدد، ومن ثم ينبغى تعويض أصحاب النفط وأغلبها دول نامية تعيش على استهلاك موردها الرئيسى وهو النفط. ومن ناحية أخرى فإن تلك العلاوة تشجع الدول على التوسع فى البحث عن حقول جديدة خدمة للمستهلكين.

(٣) أقرت اتفاقية جينف الأولى التى أبرمت مع الشركات عام ١٩٧١ معيار تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار -الذى يستخدم لتسعير النفط- من تغيرات فى مواجهة عدد من العملات الرئيسية. وبمقتضاها زيدت الأسعار بنحو ٨,٥% عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار فى ديسمبر ١٩٧١. كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية فى يونيو ١٩٧٣ عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ١١,٩% مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات.

هذه هى المعايير الثلاثة التى ينبغى اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الأسمى للنفط حفاظا على قيمته الحقيقية، وتعويضا عن سرعة نضوبه، وخاصة بعد دراسة IEA التى أكدت النضوب المبكر للنفط. ومع أن اتفاقيات طهران وجنيف لم تعد سارية إلا أن المعايير التى أقرتها عقب دورة مكثفة من التفاوض مع الشركات العالمية ما زالت تصلح أساسا لتدرج السعر على أساس المعادلة المقترحة والتى تتسم بالشفافية، وسهولة التعرف على المعايير الحاكمة فيها (معدل التضخم وتغير قيمة الدولار وعلاوة النضوب)، مع استبعاد العوامل غير المستقرة وأهمها المضاربة على أسعار النفط. وبدلاً من الدعوة لتبنى أوبك سعر ٧٥ دولارا خدمة لمصالح الدول المستوردة للنفط، وبخاصة الغربية الصناعية، فإن الأحق دعوة أوبك لتبنى السعر الذى تحدده تلك المعادلة المشروعة والتى من شأنها بلوغ السعر ١٤٠ دولاراً عام ٢٠٠٨ ثم يتدرج إرتفاعاً بعد ذلك كما سنبين حالاً.

وقد قامت أوبك بتقدير أثر معيارين من الثلاثة، وهما التضخم وانخفاض قيمة الدولار، فانتهى تقديرها إلى أن السعر الإسمى الذى بلغ فى ٢٠٠٥ نحو ٥٠,٦٤ دولارا لم يتجاوز بعد استبعاد أثر التضخم وانخفاض الدولار ١٠,٤١ دولارا معبراً عنه بدولار ١٩٧٣. كذلك بلغ السعر الإسمى عام ٢٠٠٦ نحو ٦١,٠٨ دولارا بينما لم يتجاوز السعر الحقيقى بعد استبعاد أثر المعيارين المذكورين ١٢,٢٢ دولاراً معبراً عنه بدولار ١٩٧٣. وفى عام ٢٠٠٧ بلغ السعر الإسمى ٦٩,٠٨ دولاراً بينما لم يتجاوز السعر الحقيقى ١٢,٦٢ دولاراً.

ومما تقدم يتضح أن السعر الحقيقى للنفط، باستخدام معيارى التضخم وإنخفاض قيمة الدولار، لم يعد يتجاوز خمس السعر الاسمى (أى نحو ٢٠% من السعر الاسمى).

قياساً على ذلك، فإن سعر ٧٥ دولاراً كسعر اسمى والذى تروج له القيادات النفطية، على جانبى

السوق، لايتجاوز فى حقيقته ١٥ دولارا بقيمته عام ١٩٧٣. ومعنى ذلك أن السعر الحقيقى للنفط لم يرتفع عبر ٣٥ عاماً بأكثر من ٣,٣٥ دولاراً، بينما تضاعفت مرات عديدة الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات التى تستوردها الدول النفطية من الدول الصناعية، كما فقدت الفوائض النفطية المستثمرة فى الدول الغربية جانباً كبيراً من قيمتها.

لذلك، وبإدخال المعيار الثانى الذى أقرته اتفاقية طهران، وهو زيادة السعر بمعدل ٢,٥% سنوياً للتعويض عن النضوب المتسارع استجابة لمطالب مستهلكى النفط، نبدأ بتصعيد السعر الأساسى الذى صحح فى ظل انتصار أكتوبر وهو ١١,٦٥ دولاراً بمعدل ٢,٥% سنوياً عبر ٣٤ عاماً (١٩٧٤-٢٠٠٨). بذلك كان ينبغى أن يبلغ السعر الحقيقى (طبقا للمعايير الثلاثة) فى عام ٢٠٠٨ نحو ٢٦,٣٢ دولاراً معبراً عنه بدولارات ١٩٧٣. وإذ لايتجاوز السعر الحقيقى خمس السعر الاسمى بإعمال المعيارين الأول والثالث، فإن السعر الاسمى الذى ينبغى أن يصل إليه سعر النفط فى مستهل ٢٠٠٨ لايقل عن ١٤٤ دولاراً لبرميل من نفط أوبك.

جدول (٤) مقارنة السعر الاسمى بالسعر الحقيقى وحجم الخسائر التى تكبدتها دول أوبك

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
	سعر البرميل		صادرات أوبك			السعر مع ٣ معايير			
السنة	الاسمى	الحقيقى بإعمال معيارين	يومية مليون برميل	سنوية مليار برميل	عائدات اسمية مليار دولار	حقيقى بتصعيد ٢,٥%	اسمى	عائدات اسمية مع ٣ معايير	خسائر أوبك مليار دولار أسمى
١٩٨٦	١٣,٥٣	٥,٥٠	١٥,٤٦	٥,٦٢	٧٦,٠٤	١٥,٦٦	٣٨,٥٢	٢١٦,٤٨	١٤٠,٤٤
١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٢٥	١٥,٠٠	٥,٤٨	٩٧,١٦	١٦,٠٦	٤٥,٥٦	٢٤٩,٦٧	١٥٢,٥١
١٩٨٨	١٤,٢٤	٤,٧١	١٦,٦٦	٦,٠٨	٨٦,٥٨	١٦,٤٦	٤٩,٧٦	٣٠٢,٥٤	٢١٥,٩٦
١٩٨٩	١٧,٣١	٥,٧٤	١٨,٣٩	٦,٧١	١١٦,١٥	١٦,٨٧	٥٠,٨٧	٣٤١,٣٤	٢٢٥,١٩
١٩٩٠	٢٢,٢٦	٦,٣٨	١٩,٥٢	٧,١٢	١٥٨,٤٩	١٧,٢٩	٦٠,٣٣	٤٢٩,٥٥	٢٧١,٠٦
١٩٩١	١٨,٦٢	٥,١٨	٢٠,٣٩	٧,٤٤	١٣٨,٥٣	١٧,٧٣	٦٣,٧٣	٤٧٤,١٥	٣٣٥,٦٢
٢-٩٩	١٦,٩٩	٤,٤٥	٢٢,٨١	٨,٣٣	١٤٢,٢٥	١٩,٨٤	٧٥,١١	٦٢٧,٧٨	٤٨٥,٥٢
٢٠٠٠	٢٧,٦٠	٧,٧٩	٢٥,٨٣	٩,٤٣	٢٦٠,٢٦	٢٢,١٤	٧٨,٤٤	٧٣٩,٦٩	٤٧٩,٤٣
٢٠٠١	٢٣,١٢	٦,٥٨	٢٤,٥٩	٨,٩٨	٢٠٧,٦٢	٢٢,٦٩	٧٩,٧٣	٧١٥,٩٨	٥٠٨,٣٦
٢٠٠٢	٢٤,٣٨	٦,٥٦	٢١,٧٧	٧,٩٥	١٩٣,٧٢	٢٣,٢٦	٨٦,٤٤	٦٨٧,٢٠	٤٨٤,٤٨
٢٠٠٣	٢٨,١٠	٦,٥١	٢٤,٠٣	٨,٧٧	٢٤٦,٤٣	٢٣,٨٤	١٠٢,٩٠	٩٠٢,٤٣	٦٥٦,٠٠
٢٠٠٤	٣٦,٠٥	٧,٥٨	٢٦,٧٩	٩,٧٨	٢٥٣,٥٧	٢٤,٤٤	١١٦,٢٤	١١٣٦,٨٢	٧٨٤,٢٥
٢٠٠٥	٥٠,٦٤	١٠,٤٢	٢٧,٧٤	١٠١٣	٥١٢,٩٨	٢٥,٠٥	١٢١,٧٤	١٢٣٣,٢٣	٧٢٠,٢٥
٢٠٠٦	٦١,٠٨	١٢,٢٢	٢٧,٧٨	١٠,١٤	٦١٩,٣٥	٢٥,٧٦	١٢٨,٧٦	١٣٠٥,٦٢	٦٨٦,٢٧
٢٠٠٧	٦٩,٠٨	١٢,٦٢	٢٨,٦٦	١٠,٤٦	٧٢٢,٥٨	٢٦,٣٢	١٤٤,٠٧	١٥٠٧,٠٠	٧٨٤,٤٢

وبحسبة بسيطة يتبين أن الخسائر التى لحقت بدول أوبك، التى يمثل النفط العربى ثلاثة أرباعها، قد تجاوزت ١٠ عشرة تريليونات دولار منذ أنهيار الأسعار عام ١٩٨٦. وترجع تلك الخسائر لتآكل السعر الحقيقى بتأثير التضخم وتغير قيمة الدولار، وكذلك لعدم تصعيد السعر الحقيقى، ومن ثم السعر الاسمى، بعلاوة خاصة تعويضاً عن تسارع نضوب الاحتياطيات. ويأتى فوق كل ذلك خضوع تسعير النفط لعوامل متقلبة أهمها الضغوط الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، والمضاربة والتوترات الجيوسياسية التى أطلقتها الولايات المتحدة بحجة محاربة الارهاب.

ولا يحتاج الجدول (٤) لشرح كثير، فالعمود ٦ يمثل حاصل ضرب العمود ٢ (وهو السعر الاسمى الذى حصلت عليه أوبك فعلاً) فى العمود ٥ (حجم الصادرات). أما العمود ٧ فيمثل السعر الحقيقى بدولار ١٩٧٣ بعد تطبيق المعايير الثلاثة. ويمثل العمود ٨ حاصل ضرب العمود ٧ فى ناتج قسمة العمود ٢ على ٣ توصلا إلى ما ينبغى أن يكون عليه السعر الاسمى باستخدام المعايير الثلاثة. ويمثل العمود ٩ حاصل ضرب الكميات (عمود ٥) فى السعر الاسمى بعد تعديله بالمعايير الثلاثة (عمود ٨). أما العمود ١٠ فيمثل الفرق بين ما حصلت عليه أوبك فعلا كحصيلة إسمية لصادراتها وبين ما كان ينبغى ان تحصل عليه كحصيلة اسمية بإعمال المعايير الثلاثة، وهو ما يمثل خسائر دول أوبك.

سادساً: مطالب مشروعة لمنتجى النفط

مع تآكل أسعار النفط فى مستهل الثمانينيات، ثم انهيارها عام ١٩٨٦ عادت فكرة الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه إلى الساحة النفطية، إذ طرحها رئيس فنزويلا أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٩٠. ولم تتحمس الدول الصناعية للدعوة، خاصة بعد أن انتهت أزمة الخليج الأولى بهزيمة العراق فى يناير ١٩٩١ وبدا أن السوق النفطية يمكن أن تستقر فى ظل ظروف مواتية للدول المستهلكة للنفط. غير أن فرنسا رحبت بالدعوة للحوار وأقنعت الولايات المتحدة التى عارضته بشدة ولكنها شاركت فيه كمراقب.

وكان مما اشترطته الدول الصناعية قبل بدء الحوار استبعاد سعر النفط الذى رأت ان يترك تحديدة لقوى السوق، وهو ما جرى عليه الحال منذ انهيار الاسعار عام ١٩٨٦، وكان فى صالحها. ومن هنا يبدو أن غاية الدول الغربية من الحوار لاتستهدف غير صالحها، حيث تصر على استبعاد مناقشة السعر كلما كان متدنيا، ثم تعود فتطالب بإدراجه فى الحوار كما فعلت فى مؤتمر جدة الذى عقد يوم ٢٠٠٨/٦/٢٢ وكان ارتفاع السعر وكيفية تخفيضه هو محور الحوار.

وقد تعددت دورات الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه منذ انعقاد دورته الأول فى باريس عام ١٩٩١، ثم عدل اسمه اثناء انعقاده فى أوزاكا باليابان فى سبتمبر ٢٠٠٢ إلى "منتدى الطاقة العالمى" International Energy Forum (IEF)، كما استضافت السعودية أمانة عامة له أسندت مسئوليتها فى ديسمبر ٢٠٠٣ للسفير النمساوى Arne Walther والذى حله محله منذ يناير ٢٠٠٨ Noe Van Hulst الذى كان يعمل مديرا للطاقة فى هولندا وشغل من قبل منصبا مهما بالوكالة الدولية للطاقة ويعرف عنه حماسه الشديد لخصخصة صناعة النفط وتكثيف المنافسة فيها على أيدى الشركات العالمية.

وفى ضوء هذا التغيير يمكن فهم التحول الذى طرأ على العلاقة بين منتجى النفط وتمثلهم أوبك وبين مستهلكيه وتمثلهم الوكالة الدولية للطاقة IEA حيث صار الجميع يتكلمون لغة واحدة بعد تحول العلاقة بين الجانبين إلى نوع من الاعتماد المتبادل. وفى الآونة الأخيرة توافقت توجهات الجانبين حول الحيلولة دون عودة الأسعار إلى ذروة يوليو ٢٠٠٨ (١٤٠ دولارا للبرميل)، والحفاظ عليها فى حدود لاتنخطى ٧٥ دولارا كما أوضحنا. بل أن بعض القيادات النفطية صارت تعتذر عن ارتفاع الأسعار حتى لو حدثت بغير إرادتها (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، ومن ثم تسارع بضخ فائض من النفط فى الأسواق، وهو ما ساهم فى انهيار الأسعار بعد ذروة يوليو ٢٠٠٨.

وقد افتتح مقر منتدى الطاقة العالمى فى الرياض فى نوفمبر ٢٠٠٥، وتشكل له مجلس تنفيذى من ممثلى ١٣ دولة منها ٧ دول منتجة للنفط هى السعودية والإمارات وايران وفنزويلا (من أعضاء أوبك) والمكسيك وروسيا والنرويج (من غير أعضاء أوبك)، و٦ دول مستهلكة للنفط وهى فرنسا وايطاليا وهولندا واليابان والهند وجنوب أفريقيا. كما انشئت بالمنتدى قاعدة معلومات مشتركة Joint Oil Data Initiative (JODI) تتزود من قاعدة أوبك ومن قاعدة المعلومات الأوروبية Eurostat بالإضافة إلى أربع مصادر أخرى وهى IEA, APEC,, OLADE and the UN.

كذلك تعددت فى الآونة الأخيرة اجتماعات منتجى النفط ومستهلكيه، ليس فقط فى اطار المنتدى IEF بل أيضا فى صورة اجتماعات غير منتظمة ad hoc بين أوبك والوكالة الدولية للطاقة، وبينها وبين الاتحاد الأوروبى، ودول أخرى مستهلكة للنفط. وكان آخر تلك الاجتماعات بين أوبك والاتحاد الأوروبى فى فيينا ٢٠٠٩/٦/٢٣ حيث توافق الجانبان على أن سعر ٧٠ دولاراً لايهدد الاقتصاد العالمى كما يعتبر سعراً كافياً لإعادة تنشيط الاستثمار لتوسيع القدرة الانتاجية للنفط، وهو ما عارضناه فيما سبق.

ومن جانبه قال ممثل أوبك فى اجتماعها مع الاتحاد الأوروبى أن السوق يفيض بالمعروض من النفط، وأن لدى دول أوبك نحو ١٥٠ مشروعاً لتوسيع القدرة الانتاجية للسوائل النفطية (بما فيها سوائل الغاز الطبيعى NGLs) بحيث تتجاوز القدرة الانتاجية الإضافية ١٣ مليون ب/ى. كذلك عبر ممثل أوبك عن القلق الذى يساور المنظمة لعدم تأكدها من وجود طلب يمتص تلك الزيادة. وهكذا يبدو أن دول أوبك صارت تقبل الفرضية الوهمية التى تروج لها الدول الغربية، وهى ان النفط يفيض عن الحاجة ليصبح سلعة بائرة، وان الأجدى خفض السعر لترويجها.

على تلك الخلفية، ننصح منتجى النفط أن يضعوا على طاولة الحوار عددا من المطالب المشروعة التى ينبغى أن تتبناها دول أوبك، وأن تعمل على تكثيف التعاون مع غيرها من منتجى النفط ومصدريه لمقاومة ضغوط الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وبصفة خاصة:

(١) ينبغى أن تتمسك الدول العربية النفطية بحرية القرار التى اكتسبتها بفضل انتصار اكتوبر، ومكنتها من كسر الشوكة الاسرائيلية التى كانت تشغل العرب وتصرفهم عن المطالبة بحقوقهم النفطية المشروعة. وبذلك أمكن تحديد سعر النفط لأول مرة بقرار منفرد لمنتجيه بحيث ارتفع من ٣ دولارات إلى نحو ١٢ دولارا بينما كان أقصى ما عرضته الشركات فى إطار المفاوضات رفع السعر

بنحو ٤٥ سنتا فقط، وذلك بعد استشارة الحكومات الغربية.

(٢) وبدلا من قبول الدول النفطية ما تروجه الدوائر الغربية عن استمرار الوفرة النفطية عبر مستقبل ممتد، استنادا إلى تقديرات مبالغ فيها لاحتياطيات النفط، ويشوبها الكثير من التحيز للمصالح الغربية كما أوضحنا، ينبغى أن تقوم الدول النفطية بتدقيق ما لديها من احتياطيات على وجه اليقين، ثم تحسن طرحه فى الأسواق فى إطار سياسة منسقة، تستهدف ترشيد الإنتاج وتحجيمه حفاظا على معدل معقول للنضوب، وصيانة لثروتها النفطية من الهدر بلا مقابل يعبر عن قيمتها الحقيقية، أخذا فى الاعتبار أن الاحتفاظ باحتياطيات النفط والغاز فى باطن الأرض مع سعر مرتفع أجدى من نضوبها فى مدة قصيرة مع سعر متدن.

(٣) أما إذا استمرت الدول الغربية فى الضغط لزيادة الإنتاج وخفض الأسعار، ورضخت الدول النفطية لهذا الضغط، فإن تدنى السعر فى صورتيه الاسمية والحقيقية سوف يعاود تأثيره السلبى على الحافز للاستثمار فى التنقيب عن النفط، ومن ثم تعاود الأسعار ارتفاعها إلى آفاق لا تخضع لسيطرة المنتج أو المستهلك. وبطبيعة الحال سيظل الخلاف قائما بين منتجى النفط ومستهلكيه حول المستوى المقبول للأسعار، وهو ما حاولنا معالجته بما اقترحناه فيما سبق كمعادلة موضوعية لتسعير النفط فى المدى الطويل.

(٤) وأما بالنسبة للعوامل التى تؤثر على أسعار النفط فى المدى القصير، ومن أهمها المضاربة النفطية التى لاتنتعش إلا فى ظل التقلبات الحادة للأسعار، فقد انعكست عليها آثار الأزمة المالية العالمية التى كان من نتائجها عجز السيولة المالية فى معظم مصادر التمويل، ومن ثم تقلصت القدرة على تمويل المضاربة النفطية. بذلك أنعكس الاتجاه من المراهنة على صعود الأسعار Contango إلى المراهنة على انخفاضها Backwardation، وهو ما ساهم فى انهيار الأسعار من ١٤٠ دولارا فى يوليو ٢٠٠٨ إلى نحو ٤٠ دولارا خلال شهور قليلة.

(٥) أما من يدعى أن انهيار الأسعار يرجع لانخفاض الطلب العالمى على النفط فإن الأرقام تدحض حجته، إذ يتوقع أن يبلغ هذا الطلب خلال ٢٠٠٩ نحو ٨٤,٥ مليون ب/ى وهو ما يقل عن نظيره فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بنحو مليون ب/ى فقط كما تتوقع IEA ارتفاع الطلب عام ٢٠١٠ إلى ٨٥,٧ مليون ب/ى وهو ما يعيد دوران عجلة الطلب فى إتجاه الصعود مرة ثانية.

(٦) وفى رأينا أن جانب العرض هو الذى تخلى عن مسئوليته فى مساندة الأسعار، إذ كان يكفى خفض إنتاج أوبك من السوائل النفطية، والذى يقارب ٣٥ مليون ب/ى (بما فيها سوائل الغاز NGLs)، بقدر كاف لكى يعود السعر إلى ذروة يوليو ٢٠٠٨ التى كانت فى الواقع حقاً مشروعاً لدول أوبك وفقاً لمعادلة التسعير التى اقترحناها. وكمثال، فإن إغلاق ١٠% من الإنتاج، أى ٣,٥ مليون ب/ى، مضافاً إليها ٦,٥ مليون ب/ى وهو الاستهلاك المحلى لدول أوبك، يصبح المتاح للتصدير نحو ٢٥ مليون ب/ى، وهو ما كان خليقا بالحيلولة دون إنهيار السعر على هذا النحو.

(٧) ومن الأمور التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار من الآن، أن العراق يستهدف رفع إنتاجه من ٢,٥ مليون ب/ى (وهو غير خاضع لنظام حصص

أوبك حالياً) إلى نحو ٦ ملايين ب/ى خلال سنوات قليلة. ولذلك ينبغى أن يقوم باقى أعضاء أوبك بإفساح المجال للنفط العراقى بعد إنتفاعهم بغيابه لأكثر من عشرين عاماً.

(٨) كذلك ينبغى أن تتضمن المطالب المشروعة التى تضعها دول أوبك على طاولة الحوار مع مستهلكى النفط تمكين الدول النفطية من التوسع فى إقامة مصاف محلية لتكرير النفط بقصد تصديره كمنتجات مكررة. ومع الندرة المتزايدة للنفط، كما هو متوقع، سوف تقبل الدول المستوردة تأمين احتياجاتها منه ولو فى صورة منتجات مكررة، وخاصة إذا روعى فى إنتاجها أن تكون صديقة للبيئة على نحو يتوافق مع الالتزامات الدولية بمكافحة غازات الاحتباس الحرارى.

(٩) وبالمثل، ينبغى المطالبة بالتوسع فى إقامة الصناعات البتروكيماوية فى الدول النفطية، وهى صناعات ترتفع فيها القيمة المضافة Value added إلى أكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا تحول برميل من النفط الى منتجات نهائية قابلة للإستهلاك. ومع استخدام الندرة المتزايدة للنفط كورقة تفاوض، تستطيع الدول النفطية الحصول على قدر مناسب من توسعات تلك الصناعة عبر المستقبل المنظور.

(١٠) ومتى تحقق تعظيم العائدات النفطية على النحو المتقدم تستطيع الدول النفطية العربية توظيف فوائضها المالية لتحقيق تنمية عربية متكاملة، وهو ما تأكد أنه الاستثمار السليم فى ضوء ما أصاب الاقتصادات الغربية من أزمات مالية واقتصادية مدمرة.

obeikandl.com

الفصل الثانى

التحديات المحيطة باحتياجات مصر من الطاقة

أولاً: محاذير على طريق تصدير الغاز الطبيعى

يعتبر قطاع الكهرباء أهم مؤشرات الطلب على البترول والغاز فى مصر (جدول ٥)، إذ ارتفع إجمالى الكهرباء المولدة من أقل من مليار كيلووات/ساعة Kilowatt-hour (KWh) عام ١٩٥٢ (حرارياً) إلى ٩,٨ مليار كيلووات/ساعة عام ١٩٧٥ (حرارياً ومائياً) وإلى ١٠٩ مليارات كيلووات ساعة عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو ٨,١% عبر ٣١ عاماً. من ذلك بلغ نصيب الطاقة الكهرومائية Hydro-electricity المولدة Generated من السد العالى وباقى المساقط المائية نحو ١٣ مليار كيلووات ساعة، وهو ما يعادل حرارياً نحو ٣ ملايين طن بترول مكافئ Ton of oil equivalent (Toe)، أو ١٢% من إجمالى الطاقة الكهربائية.

أما استهلاك قطاع الكهرباء من البترول والغاز فقد ارتفع خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٦ من نحو مليون Toe إلى نحو ٢١ مليون Toe، وهو ما يمثل ٤١% من إجمالى الاستهلاك المحلى من البترول والغاز الذى ارتفع من ٧,٥ مليون Toe عام ١٩٧٥ إلى ٥٢ مليون Toe عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو ٦,٥% سنوياً فى المتوسط.

ومن إجمالى الوقود المستهلك فى قطاع الكهرباء عام ٢٠٠٦ (٢١ مليون طن) يبلغ نصيب الغاز نحو ١٩ مليون طن، وهو ما يمثل نحو ٨٨% من ذلك الإجمالى (جدول ٦).

وأما بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة كالرياح، فإن مساهمتها لم تتجاوز نصف مليار كيلووات/ساعة عام ٢٠٠٦ وهو ما يعادل حرارياً نحو ١٠٠ ألف Toe.

وإذ تقترب الطاقة الكهرومائية من ذروتها، فإن المحطات الحرارية المعتمدة على البترول والغاز تبلغ قدرتها المركبة Installed capacity حتى ٢٠٠٦ نحو ١٧,٣ جيجاوات Gigawatt (جيجاوات = مليار وات أو ألف ميجاوات)، يضاف إليها نحو ٧ جيجاوات بحلول ٢٠١٢، وبذلك يبلغ إجمال القدرة الحرارية المركبة حتى ذلك التاريخ نحو ٢٤ جيجاوات. ويستخلص من تصريحات وزير الكهرباء أن خطة القطاع تستهدف التوسع فى إقامة القدرة المركبة بحيث تبلغ نحو ٥٠ جيجاوات بحلول ٢٠٢٧. ومن مقتضى ذلك ارتفاع حجم المستهلك فى قطاع الكهرباء من البترول والغاز – إذا استمر الاعتماد عليهما- إلى ثلاثة أمثال ما يستهلك الآن، أى ما يزيد على ٦٠ مليون Toe.

وإذ يأمل وزير الكهرباء أن تغطى الطاقة الجديدة والمتجددة، متضمنة الكهرومائية، نحو ٢٠% من استهلاك الكهرباء بحلول ٢٠٢٠، وإذ تقدم المساقط المائية الآن نحو ١٢% من استهلاك الكهرباء ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة كلما ارتفع حجم التوليد، فإن ما

obeikandi.com

يعول عليه من طاقة الشمس والرياح وغيرهما قد لا يتجاوز ٨% من استهلاك الكهرباء بحلول ٢٠٢٠. من ناحية أخرى، وإذ يمثل استهلاك قطاع الكهرباء عام ٢٠٠٦ نحو ٤١% من إجمالى استهلاك البترول والغاز، فإن نصيب الشمس والرياح -إذا تحققت أهداف وزارة الكهرباء- قد لا يتجاوز ٣-٤% من إجمالى احتياجات مصر من الطاقة الكلية بحلول ٢٠٢٠، وهو ما يتسق مع الاتجاهات العالمية فى هذا المجال.

فى ضوء تلك المعطيات، فإن معدل نمو استهلاك الطاقة فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ يمكن أن يتراوح حول ٧% سنوياً فى المتوسط، وذلك لعجز جهود ترشيد الطاقة عن خفضه، بل وإلغاء جهاز تخطيط وترشيد الطاقة الذى قمنا بإنشائه فى مستهل الثمانينيات، ولكن السلطات المسئولة تخلت عنه ثم الغى عام ٢٠٠٦، كما سنوضح فيما بعد.

مع ذلك، وبإفتراض معدل متحفظ لنمو استهلاك الطاقة وهو ٥% سنوياً فى المتوسط، فإن احتياجات مصر من البترول والغاز يمكن ان تبلغ بحلول ٢٠٢٠ نحو ١٠٣ مليون طن أو ٧٥٠ مليون برميل بترول مكافئ Barrel of oil equivalent (Boe) سنوياً. (جدول ٦)

جدول (٥) تطور الكهرباء المولدة وحمل الذروة خلال الفترة ١٩٥٢-٢٠٠٦

(الوحدة = مليون كيلووات ساعة)

السنة	حرارى	مائى	الاجمالى	معدل النمو السنوى خلال كل فترة زمنية	حمل الذروة ميجاووات
١٩٥٢	٩٢٩	--	٩٢٩	%	١١٠
١٩٦٠	١٦٤٨	٢٥٠	١٨٩٨	٩,٣	٣٧٢
١٩٧٥	٣٠٠٩	٦٧٩٠	٩٧٩٩	١١,٦	١٧٣٢
١٩٨٥	٢٢٧٩٥	٨٦٦٣	٣١٤٥٨	١٢,٤	٥٢٧٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٤٤٢٥	١٣٨٣٤	٧٨٢٥٩	٦,٣	١٢٣٧٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩٥٤٩٤	١٣١٩٦	١٠٨٦٩٠	٦,٨	١٧٣٠٠
٢٠٠٦/١٩٧٥	معدل النمو السنوى عبر ٣١ عاما			٨,١	

جدول (٦) تطور استهلاك البترول والغاز

عبر الفترة ١٩٧٥-٢٠٢٠

(الوحدة = مليون طن بترول مكافئ)

السنة	استهلاك البترول والغاز	معدل النمو السنوى
١٩٧٥	٧,٥	٦,٥% حتى عام ٢٠٠٦
١٩٩٨	٣٤,٦	٥% حتى ٢٠٠٦
٢٠٠٤	٤٦,١	٦,٣% حتى ٢٠٠٦
٢٠٠٦	٥٢,٠	
٢٠٢٠	١٠٣,٠	٥% ابتداء من ٢٠٠٦

بذلك يقدر مجموع الاحتياجات المحلية (أى الاستهلاك المجمع) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ نحو ١١٠٠ مليون Toe. وإذ تقدر احتياطيات البترول والغاز المعلنة رسميا بنحو ١٦ مليار برميل (منها ١٢ مليار غاز)، وهو ما يعادل نحو ٢٢٠٠ مليون طن Toe، فإن نصيب مصر من تلك الاحتياطيات -بعد حصول الشريك الأجنبى على نصيبه الذى سنوضحه

فيما بعد- يمكن أن ينفد بحلول ٢٠٢٠ أو بعدها بسنوات قليلة.

هذا بافتراض أن مصر لن تقوم بتصدير شئ من نصيبها. أما إذا ارتفع الإنتاج بحيث يغطى نصيب مصر احتياجاتها المحلية ويحقق فائضا للتصدير لحسابها وليس لحساب الشريك الأجنبى، فإن النقطة الحرجة يمكن أن تحل قبل ٢٠٢٠ بسنوات. وبذلك تدخل مصر فى الصراع العالمى المتوقع لتأمين احتياجات كل دولة من الاحتياطيات العالمية الآخذة فى النضوب كما أوضحنا فى الفصل الأول.

والواقع أن مصر صارت، منذ فترة ليست قصيرة، مستوردا صافيا للبترول والغاز، إذ لم يعد نصيبها منهما يكفى لتغطية احتياجاتها، مما ألجأها إلى تغطية العجز بالشراء من نصيب الشريك الأجنبى بالسعر العالمى والعملة الأجنبية. وكمثال فقد بلغ إنتاج البترول والغاز عام ٢٠٠٥ نحو ٥٨ مليون طن بترول مكافئ، كما بلغ نصيب مصر ٣٩ مليون طن، بينما بلغ الاستهلاك المحلى ٤٩ مليون طن، وبذلك غطى العجز البالغ ١٠ ملايين طن بالشراء من نصيب الشريك الأجنبى. وفى عام ٢٠٠٧ بلغ الإنتاج نحو ٧٦ مليون طن ونصيب مصر نحو ٤٧ مليون طن بينما قدر الاستهلاك المحلى بنحو ٦٠ مليون طن، وبذلك بلغ العجز نحو ١٣ مليون طن. وكانت النتيجة كما تؤكد تقارير جهاز المحاسبات تراكم الديون المستحقة للشركات والتى يمكن ان تستخدمها للضغط لتحقيق مطالب غير مستحقة مثل رفع سعر الغاز الذى تشتريه مصر من الشركات وسبق تحديده بقوانين، كما سنوضح فيما بعد.

وإذ يتوقع أن لا يقل سعر البترول عن ١٢٠ مائة وعشرين دولاراً للبرميل بحلول ٢٠٢٠، فإن تحول مصر إلى مستورد لكامل احتياجاتها من البترول والغاز، والتى تقدر آنذاك بنحو ٧٥٠ مليون برميل سنوياً، يمكن أن يلزمها بدفع فاتورة لاتقل عن ٩٠ مليار دولار سنوياً، قابلة للزيادة. ولا يختلف الأمر إذا كان البديل طاقة نووية، إذ ترتفع تكلفتها ومخاطرها فوق هذين المصدرين، ويتجاوز المكون الأجنبى الذى يسدد لدول أجنبية ٧٠% من تكلفتها. فكيف يمكن تدبير هذه المبالغ، أخذا فى الاعتبار ضآلة حصيلة الصادرات المصرية غير النفطية وازدياد الاعتماد على الاستيراد لتوفير احتياجات أساسية عديدة غير نفطية؟ وماذا يحدث إذا عجزنا عن توفير احتياجاتنا من الطاقة والتى يطلق عليها بحق "شريان الحياة" Life blood؟

فهل يصح والحال كذلك أن نهدر احتياطيات الغاز برفع انتاجه بمعدلات فلكية بغية تصديره، إذ قفز إنتاج الغاز خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ من نحو ٢٤ مليون طن إلى نحو ٥٦ مليون طن بمعدل نمو ٢٤% سنوياً فى المتوسط، ويتوقع أن يرتفع الإنتاج إلى ٩٠ مليون طن بحلول ٢٠١١ وفقاً لتصريحات رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات. وليت هذا النمو السريع فى الإنتاج كان لتغذية صناعات محلية تنتج منتجاتها إلى التصدير لتحقيق حصيلة دولارية نضعها فى صندوق لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة من انطاقة، كما فعلت دول رشيدة كالنرويج والتى بلغ حجم صندوقها ٣٨٠ مليار دولار فى فبراير ٢٠٠٨ وفقاً لتقدير صندوق النقد الدولى مع أن عدد سكانها لا يتجاوز ٤,٨ مليون نسمة. لكن الدافع لهذا الإفراط فى إنتاج الغاز المصرى كان تلبية لإلتزامات التصدير الذى بدأ فى مستهل ٢٠٠٥ ثم تصاعد بمعدلات فلكية.

ومعنى ذلك، أنه إذا تحققت خطط التوسع فى إنتاج الغاز وتصديره، فإن احتياطيات الغاز المعلنة رسميها وهى فى حدود ٧٦ تريليون قدم مكعبة، مع

إنتاج يبلغ ٩٠ مليون طن سنوياً بحلول ٢٠١١ كما صرح رئيس الشركة القابضة للغازات، يمكن أن تنضب قبل مضى ٢٠ عاماً. أما إذا تحققت الشكوك المحيطة بتقديرها -كما سنوضح بعد قليل- فإن تلك الفترة يمكن أن تتقلص إلى أقل من ذلك.

وبالمقارنة، فإن إيران التى تسعى كمصر لإستخدام الطاقة النووية، وتمتلك من احتياطيات الغاز العالمية ١٦% يقدر عمرها الإنتاجى بنحو ٢٥٠ عاماً، حرصت على قصر استخدام الغاز على احتياجاتها المحلية (وتقدر بنحو ١١٣ مليار متر مكعب Bcm) ولم تتجاوز صادراتها ٧ Bcm. أما مصر التى لا تملك غير ١% (واحد فى المائة) من احتياطيات الغاز العالمية، بعمر إنتاجى لايتجاوز ٢٠ عاماً كما ذكرنا، فقد توسعت فى تصدير الغاز بحيث تجاوزت صادراتها منه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٢١ Bcm وهو ما يعادل ثلاثة أمثال صادرات إيران فى الوقت الحاضر.

ويستخلص من مبادئ اقتصاديات الغاز أن الأولوية لاستخدامه ينبغى أن تقتصر على الاحتياجات المحلية، ما لم تمتلك الدولة قدرا كبيرا من الاحتياطيات العالمية، كما هو الحال فى روسيا (٢٣%) وقطر (١٤%). وإذا كانت إيران تعتزم التوسع فى تصدير الغاز مستقبلا، فإن ضخامة احتياطياتها منه وطول عمرها الإنتاجى، كما أوضحنا، يبرران هذا التوسع، خاصة وأنها تمتلك أيضا نحو ١١% من احتياطيات النفط العالمية، وتسعى لامتلاك تكنولوجيات الطاقة النووية فى صورة متحررة من الهيمنة والتبعية الغربية، وهو ما يؤمن احتياجاتها المحلية من الطاقة عبر المستقبل المنظور ويمتد إلى ما يتجاوزه بفترات طويلة.

يضاف إلى ما تقدم وجود شكوك جديرة بالدراسة والتدقيق حول تقدير المؤكد من احتياطيات الغاز المصرى. فقد قام بيت الخبرة الأجنبى وود ماكنزى Wood Mackenzie بمراجعة تقدير احتياطيات الغاز فى يناير ٢٠٠٧ فقام بتصنيفها إلى نوعين: أولها ٣١ تريليون قدم مكعبة Trillion cubic feet (Tcf) ويطلق عليها "الاحتياطيات المتعاقد عليها" ويسبغ عليها صفة "التجارية". أما الباقى ويقدر بنحو ٣٢ تريليون قدم مكعبة فيطلق عليها "احتياطيات فنية غير متعاقد عليها" ويصفها بأنها "اكتشافات" لم تبدأ فيها التنمية. وإذ يستقر مهندسو البترول على أن الاحتياطيات لا توصف بأنها "**مؤكدة**" قبل أن يتم تنمية الحقل المكتشف، فإن وصف ماكنزى للقسم الثانى من الاحتياطيات بأنها اكتشافات غير منماة ينفى عنها صفة "المؤكدة"، وهو ما يستحق بذل المزيد من الدراسة والتدقيق، لكى لا نجرى وراء وهم تروج له الشركات عادة بتضخيم تقديرها للاحتياطيات حتى تمارس حريتها فى الاسراع بالإنتاج والتصدير، ثم تغادر معلنة أسفها للخطأ الذى شاب التقدير، وهو أمر وارد فى هذه الصناعة.

من ناحية أخرى، كان بعض أعضاء مجلس الشعب قد طالبوا بالإطلاع على أسعار تصدير الغاز المصرى فقيل لهم أنها سرية ولا يمكن كشفها إلا باتفاق طرفى العقد، البائع والمشترى. وهو تبرير غير صحيح اذ تمتلئ الساحة والدوريات المتخصصة بالمعلومات الكافية حول عقود تصدير الغاز وأسعاره فى كافة المناطق المستوردة له، سواء بواسطة خطوط الأنابيب أم فى صورة غاز مسال LNG.

وبصرف النظر عن موضوع السرية، فإن ثمة أسئلة تحيط بتصدير الغاز عموما مما يتطلب إجابة واضحة ومحددة، وهو ما نوجزه فيما يلى:

١) يستخلص من بيانات وزارة البترول أن تكلفة الإنتاج لاتتجاوز ٧٠ سنتا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية Btu، وأن سعر البيع يزيد كثيرا على تلك التكلفة ويحقق ربحاً للدولة. وهنا يلاحظ أن التكلفة لا علاقة لها بالسعر فى حالة منتجات الثروة الطبيعية وإنما يتحدد السعر بعوامل العرض والطلب فى أسواق السلعة. وإذ يحتوى برميل من البترول على ٥,٦ مليون وحدة حرارية، فإن سعر تصدير الغاز، حتى لو بلغ ٢,٦٥ دولار للمليون وحدة حرارية وهو السعر الذى تشترى به مصر الغاز من الشريك الأجنبى، لايتجاوز ١٥ دولاراً لما يعادل من الغاز برميلاً من البترول. فأين يقع هذا السعر من سعر البترول الذى حلق حول ١٤٠ دولاراً ويتراوح حول ٧٠ دولاراً فى أكتوبر ٢٠٠٩، كما يتوقع أن يواصل الارتفاع، وذلك بصرف النظر عن أفضلية الغاز بيئياً وسهولة استخدامه.

٢) وتقول وزارة البترول أيضاً أن عقود تصدير الغاز تراجع بهدف رفع سعر تصدير الغاز، وهو ما يحقق ١٨ مليار دولار خلال الأعوام العشرين القادمة. وهذا كلام لايستند إلى أساس علمى أو عملى، إذ لا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الحال عبر ٢٠ عاماً والأغلب أن مصر ستتحول إلى مستورد لكامل احتياجاتها من الطاقة (باستثناء كهرباء السد العالى وباقى المساقط المائية) وبأسعار لا تحتمل.

٣) جرى العرف على إدخال نص يتيح تدرج السعر مع المتغيرات التى تطرأ على أسواق السلعة التى تغطيها عقود طويلة الأجل، ومنها عقود تصدير الغاز التى يمتد أجلها إلى ٢٠ عاماً أو أكثر. كذلك تتضمن عقود تصدير الغاز بالإضافة إلى شرط تصعيد السعر وضع حد أدنى للسعر، ضماناً للمستثمر، واستجابة لما تطلبه البنوك القائمة بتمويل المشروع حيث يتحدد حجم التمويل بناء على الحد الأدنى للسعر. فهل تضمنت عقود تصدير الغاز المصرى مثل هذا النص وما محتواه؟ أم أن هذا النص يعتبر أيضاً من الأسرار التى لا تكتشف إلا باتفاق البائع والمشترى؟

٤) تتضمن عقود تصدير الغاز والتى تمتد لفترات طويلة شرط "استلم أو ادفع" Take-or-pay بمعنى أن ما يعجز المشترى عن استلامه من الكمية المتعاقد عليها فى الوقت المحدد للإستلام يلتزم بدفع قيمته فى جميع الأحوال. ذلك لأن الغاز الذى لا ينتج فى موعده المقرر يبقى حبيسا فى الحقل حتى لحظة نضوبه النهائى، ومن ثم تتآكل قيمته الحالية PV إلى ما يقرب الصفر بإعمال معدل معين للخصم (الفائدة). وكمثال، فقد قامت تركيا فى مايو ٢٠٠٩، وتنفيذا لهذا الشرط بسداد مبلغ ٧٠٤ ملايين دولار لإيران مقابل ما عجزت عن استلامه من الغاز الايرانى. فهل تتضمن عقود تصدير الغاز المصرى نصا مماثلا يحميها من تراخى المشترى فى استلام الكميات المتعاقد عليها أم أن الأمر يعتبر سراً كسعر التصدير؟

هنا ينبغى الاعتراف بأن اقامة مشروعات لتصدير الغاز، فى غياب خطة شاملة واضحة، كان خطأ استراتيجياً جسيما، وخاصة إذا أخذ فى الاعتبار تدنى الأسعار التى تم التعاقد على أساسها. وهذا ما سوف يلجئنا لإستيراد الغاز مستقبلا بعشرات أمثال سعر التصدير. بل يحتمل أن يتعذر الحصول عليه بأى

ثمن فى ظل الصراع المتوقع بين الدول لتأمين احتياجاتها من احتياطيات الطاقة الآخذة فى النضوب عالمياً.

ثانياً: التراخى فى وضع وتنفيذ إستراتيجية للطاقة

طالبت فى أكثر من ٦٠ ستين دراسة ومقالا على امتداد عشرين عاماً بوضع إستراتيجية واضحة للطاقة، وبرامج صارمة لترشيد الطاقة، انتاجاً واستهلاكاً. بل قمت بنشر كتاب بعنوان "اقتصاديات الطاقة فى مصر" أصدرته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عام ١٩٩٢ وحذرت فيه من ترك أمور الطاقة بلا رؤية استراتيجية تحدد خارطة الطريق عبر المستقبل المنظور كما تفعل الدول الرشيدة. وقد بدأت أولى الخطوات نحو إعداد إستراتيجية للطاقة وتنفيذ برامج لترشيد الطاقة بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجلس الأعلى للطاقة برئاسة وزير البترول آنذاك المرحوم المهندس أحمد هلال. وقد نص القرار على تكليف المجلس بوضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة طويلة الأجل للطاقة بإعتباره الهيئة العليا المسئولة عن الطاقة فى مصر، وعرض ما يستحق العرض مباشرة على رئيس الجمهورية.

ونظراً لحاجة المجلس، الذى شكل على مستوى وزارى، لجهاز تنفيذى يعاونه فى دراسة ما يرى دراسته فى شئون الطاقة ويعتبر الذراع المنفذة لقرارات المجلس الأعلى، فقد طلب منى المهندس أحمد هلال، أثناء قيامى بمسئوليات وكيل أول وزارة البترول للشئون الدولية والعربية والطاقة، بإنشاء ورئاسة جهاز لتخطيط وترشيد الطاقة صدر به القرار الجمهورى ١١٢ لسنة ١٩٨٣ تابعاً لوزير البترول بإعتباره الوزير المسئول عن الحفاظ على احتياطيات البترول والغاز وترشيد استخدامها. وكان من مهام الجهاز دعم قدرات مصر فى مجال تخطيط وترشيد الطاقة وعرض نتائج أعماله على المجلس الأعلى للطاقة لإصدار تعليماته بتنفيذها فى كافة المجالات المنتجة والمستهلكة للطاقة، صناعية وتجارية ونقل ومنزلية، بما فى ذلك أجهزة الحكومة وهيئات وشركات القطاعين العام والخاص.

وعبر سنوات قليلة نجح الجهاز فى إعداد مجموعة من الدراسات الميدانية ومراجعات الطاقة التفصيلية لبعض الصناعات الكبرى أثبتت أن من الممكن رفع كفاءة الطاقة وتوفير نحو ثلث استهلاكها دون أن تتأثر كفاءة القطاعات المستهلكة لها. وإذ لايتسع المجال لسرد ما حققه الجهاز خلال سنواته الأولى فإنى أكتفى بفقرة مما ورد فى تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المؤرخ ١٩٨٥/٤/١ **"إن الجهاز قام بتجنيد القوى البشرية والخبرات والأجهزة اللازمة للقيام بمهامه والتى تتركز حول قضية ترشيد الطاقة والتنسيق بين الجهود التى تبذلها جهات متعددة فى هذا المجال، مع رفع كفاءة تلك الجهود وتوجيهها بفاعلية لتحقيق أغراضها المنشودة. وقد أثبتت دراسات الجهاز إمكانية رفع كفاءة الأجهزة والمعدات المستخدمة للطاقة باستخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة، كما وضع الجهاز اقتراحات لو نفذت فى قطاع الصناعة لأدى ذلك إلى تخفيض معدلات استهلاك الطاقة"**

غير أن تلك الشرارة التى أطلقها الجهاز فى بداية مسيرته، لكى توقظ الوعى بأهمية الطاقة وخطورة استهلاكها المتنامى على خلفية انخفاض الأسعار المحلية ومحدودية احتياطيات البترول والغاز، لم تلبث

أن انطفأت عندما توقفت اجتماعات المجلس الأعلى للطاقة -وهو السند الأساسى للجهاز- لفترة قاربت ربع قرن. وكانت النتيجة أن الوزارات المختصة أخذت تتقاذف الجهاز، إذ تخلى عن مساندته وزير البترول الذى خلف المرحوم هلال، ثم قام الوزير الذى خلفه بنقل الجهاز إلى وزارة الكهرباء التى استضافته لفترة وجيزة ثم القته إلى وزارة التخطيط التى ألغته فى مايو ٢٠٠٦ وتشتت العاملون به فى أعمال لاتتصل بمهامه، كما وضعت أجهزته الالكترونية التى تكلفت الملايين عبر ربع قرن فى حجرات مغلقة إلى أن يتم التصرف فيها.

هكذا أغفل موضوع تخطيط الطاقة وترشيد استهلاكها، على خطورته، على مدى ربع قرن، لكى نفيق بعد أن استفحل الخطر فيعاد إنشاء المجلس الأعلى للطاقة بقرار رئيس مجلس الوزراء ١٣٩٥ لسنة ٢٠٠٦ وبرئاسته، ولكن بدون جهاز تنفيذى يسانده كما كان الحال فى ظل مجلس ١٩٧٩.

على تلك الخلفية صارت اختيارات مصر فى مجال الطاقة، عبر المستقبل المنظور، لاتتجاوز عددا محدودا من الخيارات، متزامنة أو متتالية، أهمها:

(١) الاعتماد الكامل على استيراد البترول والغاز بأسعار لاتقل عن ١٢٠ دولارا للبرميل بحلول ٢٠٢٠، وبذلك سيكون عليها مواجهة فاتورة استيراد لا تقل عن ٩٠ مليار دولار سنوياً، كما أوضحنا.

(٢) تكثيف الاستثمار فى الطاقة الجديدة والمتجددة، متضمنة الكهرومائية، والتى يأمل وزير الكهرباء أن تغطى ٢٠% من استهلاك الكهرباء بحلول ٢٠٢٠. وإذ تغطى المساقط المائية الآن نحو ١٢% من استهلاك الكهرباء، فإن ما يعول عليه من طاقة الشمس والرياح لا يتجاوز ٨% من الكهرباء التى تمثل ٤٠% من إجمالى استهلاك الطاقة. بذلك لن يتجاوز نصيب الشمس والرياح ٣-٤% من إجمالى احتياجات مصر من الطاقة بكافة استخداماتها عام ٢٠٢٠.

(٣) الاعتماد فى سد جانب من الكهرباء على البرنامج النووى، الذى نرى أنه صار ضرورة حتمية، وإن كان لا يتوقع أن تبدأ مساهمته الجزئية قبل ٢٠٢٠، وهذا بإفتراض القدرة على تذليل العقبات التى تعترضه، مالية وفنية وسياسية ومخاطر إشعاعية، وهى ليست هينة، كما سنوضح فيما بعد.

(٤) وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة، إذ يعتبر توفير برميل بمثابة إنتاج برميل جديد A barrel saved is a barrel produced وهو ما يحتاج صحوة حقيقية، ووقف ما يروجه قطاع البترول - على غير الحقيقة- عن صادراته من البترول والغاز والتى يقدرها بمليارات الدولارات، بينما هى فى الواقع صادرات تعود حصيلتها إلى الشريك الأجنبى، الذى يداين قطاع البترول بمليارات الدولارات مقابل ما يشتريه القطاع من نصيبه لسد العجز فى الاحتياجات المحلية كما ذكرنا.

ثالثاً: تحديد الإنتاج بقدر الاحتياجات المحلية

يجرى التنقيب عن البترول والغاز فى مصر بمقتضى اتفاقية لاقتسام الإنتاج تبرم مع شركة أجنبية وتصدر بقانون. وبمقتضاها يقوم الشريك الأجنبى بالإنفاق وحده على جميع العمليات. فإذا لم يتحقق اكتشاف تجارى خلال فترة أولية (٦-٨ سنوات) يغادر دون استرداد ما أنفقه. أما إذا تحقق اكتشاف تجارى فإن العقد يمتد لنحو ٣٥ عاماً ويبدأ الشريك الأجنبى فى استرداد نفقاته من نسبة معينة من الإنتاج الكلى

(٤٠%) يحصل على قيمتها نقداً أو فى صورة عينية تقوّم بالدولار بضربها فى سعر تصدير البترول أو الغاز. ويستمر حصوله على تلك النسبة عاماً بعد آخر إلى أن يكتمل السداد.

أما ما يتبقى بعد حصة سداد النفقات فإن الشريك الأجنبى يحصل منه على نسبة اضافية كربح صاف (عادة ١٥% من الإنتاج الكلى)، ثم تحصل الدولة المضيفة (مصر) على ما يتبقى. وبذلك يبلغ إجمالى ما يحصل عليه الشريك الأجنبى أثناء فترة استرداد النفقات نحو ٥٥% من الإنتاج الكلى، بينما تحصل مصر خلال تلك الفترة على ٤٥%.

وفى ضوء التجارب الفعلية التى شملت جميع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر على امتداد فترات غطت استرداد النفقات، يختلف الرأى حول متوسط نصيب مصر من الإنتاج الكلى، إذ يرى بعض الخبراء أن هذا النصيب لايتجاوز النصف، بينما يرى قطاع البترول أنه يقارب ثلثى الإنتاج.

وسواء كان النصف أو الثلثين، فإن الأرقام الفعلية للإنتاج والاستهلاك المحلى، كما وردت فى تقارير الجهاز المركز للمحاسبات، تؤكد أن مصر صارت مستوردا صافياً للبترول والغاز، إذ يتجاوز استهلاكها المحلى نصيبها من الإنتاج الكلى، مما يلجئها إلى تغطية العجز بالشراء من نصيب الشريك الأجنبى وبالعملة الأجنبية، كما هو حاصل فعلاً منذ سنوات وترتب عليه تراكم الديون المستحقة للشركات الأجنبية على نحو ما أوضحنا.

ويأتى فى مقدمة العوامل التى تدفع فى اتجاه الاعتماد الكامل على استيراد الطاقة، ما سبق ايضاحه حول النمو الفلكى لإنتاج الغاز بقصد التوسع فى تصديره، إضافة إلى الشكوك المحيطة بتقديرات احتياطياته.

أما بالنسبة للبترول والذى تقدر احتياطياته بنحو ٤ مليارات برميل ولا تتجاوز ربع احتياطيات البترول والغاز معا (وتبلغ جملتها ١٦ مليار برميل بترول مكافئ Boe)، فإن انتاجه -كما تؤكد دراسة حديثة لبيت الخبرة وود ماكنزى- صار يتآكل بمعدل ٤% سنوياً فى المتوسط، إذ انخفض من أكثر من ٩٠٠ ألف ب/ى خلال التسعينيات إلى نحو ٥٥٠ الف ب/ى عام ٢٠٠٨. ولايعوض إنخفاضه جزئياً غير إضافة المتكثفات (وهى سوائل نفطية تستخلص من إنتاج الغاز) والتى بلغت نحو ١٢٥ ألف ب/ى فى الوقت الحاضر، بحيث صار إنتاج السوائل النفطية يقارب ٦٧٥ ألف ب/ى.

من ناحية أخرى، فإن أكثر حقول البترول صارت عاجزة عن التدفق الطبيعى مما يدعو لاستخدام وسائل الاستخلاص المتقدمة Enhanced oil recovery (EOR) لاستخراج البراميل الأخيرة من تلك الاحتياطيات بتكلفة مرتفعة. وكان بيت الخبرة ماكنزى قد أشار إلى أن الشركة البريطانية للبترول BP العاملة فى مصر تتوقع أن يتوقف الإنتاج الاقتصادى من حقول شركة جابكو فى خليج السويس، وهى أكبر منتج للزيت الخام فى مصر. ومعنى التوقف الاقتصادى عن الإنتاج أن الحقل لا يزال يضم بعض البترول القابل للاستخلاص فنياً ولكن بتكلفة تفوق السعر السائد فى السوق، ومن ثم يتوقف الإنتاج اقتصادياً. ومن هنا تطالب الشركة البريطانية بتعديل شروط الاتفاقيات المبرمة مع مصر بحيث تحصل على المزيد من المزايا الاقتصادية حتى يمكنها تخصيص استثمارات تمكنها من استخدام

وسائل الاستخلاص المتقدمة لاستخراج بواقى البترول الكامن فى الحقول.

وإذا كان صحيحاً ما تدعيه الشركة البريطانية للبترول فمعنى ذلك أن تكلفة إنتاج البراميل الأخيرة فى تلك الحقول صارت تتجاوز الأسعار حتى قبل انخفاضها الأخير، وهو أمر لا يبعث على التفاؤل، بل يؤكد المخاوف التى ابديناها بالنسبة لتسارع نضوب تلك الاحتياطيات. ولا يصح ان نستغرب تلك النتيجة لأن العالم قام بسد جانب من احتياجاته عام ٢٠٠٧ بتشغيل حقول كانت قد هجرت لبلوغ تكلفة الإنتاج فيها أكثر من ٧٠ دولارا للبرميل (بدون الضرائب والإتاوات). ومع إنخفاض السعر من ١٤٠ دولاراً إلى ٤٠ دولاراً فى مستهل ٢٠٠٩، وحتى بعد انتعاشها فى منتصف العام إلى نحو ٧٠ دولارا للبرميل، فإن البراميل التى تتجاوز تكلفتها هذا المستوى ستظل حبيسة فى الحقول إلى أن يرتفع السعر فوق ذلك.

وإذ تشير اقتصاديات الطاقة النووية إلى أنها لا تصبح منافسة للغاز إلا إذا تجاوز سعر الغاز ٦ ستة دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية Btu، فإننا نوصى بأن يقتصر إنتاج الغاز المصرى على ما يكفى فقط لتغطية الاستهلاك المحلى، مع شراء نصيب الشريك الأجنبى بالكامل بالسعر الوارد فى الاتفاقيات الصادرة بقوانين (وحده الأقصى ٢,٦٥ دولار للمليون وحدة حرارية)، وهو ما يعادل نصف تكلفة الطاقة النووية، فضلا عن ان الغاز يعتبر أكثر أماناً ولا يثير ما تثيره النووية من مشاكل دولية وسياسية واجتماعية.

وبطبيعة الحال فإن حجم الإنتاج فى حالة تحديده بما يغطى الاستهلاك المحلى فقط (وهو ممكن فنياً دون إضرار بالحقول) سوف ينخفض عما لو استمر التصدير، وبالتبعية تنخفض حصة الشريك الأجنبى سواء المخصصة لربحه الصافى أم لسداد النفقات مما يعنى إمتداد فترة حصوله على الحصتين. ولكن ليس للشريك الأجنبى أن يقلق من حيث حصوله على حصته بالكامل، إذ تمتد اتفاقيات اقتسام الانتاج إلى نحو ٣٥ عاماً وهو ما يغطى العمر الانتاجى لأكبر الحقول ويضمن حصوله على نصيبه بالكامل من احتياطى الحقل.

والواقع أن فترة سداد النفقات الرأسمالية التى يتولى الشريك الأجنبى انفاقها ثم استردادها من الإنتاج كانت تمتد إلى ٢٠ عاماً قبل ان تختصر لنحو خمس سنوات لصالح الشريك الأجنبى وأضيفت للمزايا السخية التى تتيحها شروط وظروف العمل فى مصر، كما سنوضحها فيما بعد.

ومن مقتضى المزايا التى يتمتع بها الشريك الأجنبى، فإن مصر، وهى الدولة المضيفة التى أتاحت له استرداد استثماراته وأرباحه أضعافاً مضاعفة، تتوقع منه ان يتعاون لتأمين احتياجاتها وعدم تعرضها لأزمات خانقة فى تدبير احتياجاتها من الطاقة. ويكفى هنا ان نذكر كمثال أن قطاع البترول لم يقاسم الشريك الأجنبى فى الأرباح الاستثنائية التى جناها نتيجة للارتفاع الشاهق فى أسعار البترول خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، كما فعلت دول أخرى ومن أمثلتها الجزائر وفنزويلا. ذلك أن قطاع البترول أغفل تنفيذ توصية اقترحناها فى هذا الشأن وتبنتها لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فى تقرير لجنة الرد على بيان رئيس الحكومة (يناير ٢٠٠٨ ص ٢٠٨).

وإذا كان قيام مصر بشراء أنصبة الشركات الأجنبية سيترتب عليه زيادة المديونية الأجنبية، إلا أنها مديونية لها ما يبررها وتعتبر أفضل من الوضع المعاكس، إذ تغنينا عن استيراد احتياجاتنا من الطاقة

بتكلفة أعلى، كما توفر للدولة مصدراً للطاقة أكثر أمانا وأقل تكلفة خلال فترة بناء المحطات النووية. والأهم من ذلك أنها تؤجل نقطة اشتباك مصر فى الصراع الدولى المتوقع نتيجة لازدياد الندرة المتزايدة للبترول كما أوضحنا فى الفصل الأول.

فى ضوء تلك الظروف لا تخفى أهمية وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة فى إطار استراتيجية شاملة متكاملة، بعد أن أهمل هذا الموضوع على امتداد ربع قرن لعدم اجتماع المجلس الأعلى للطاقة المنشأ عام ١٩٧٩ وتهميش دور جهاز تخطيط وترشيد الطاقة الذى قمنا بإنشائه فى مستهل الثمانينيات، إلى أن ألغى عام ٢٠٠٦، كما أوضحنا.

رابعاً: الاستجابة لمطالب غير مستحقة للشركات

بالإضافة لخضوع قطاع البترول لضغوط شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر فيما يخص الافراط فى إنتاج الغاز وتصديره بأسعار غاية فى التدنى، فإن هذا القطاع يستجيب أيضاً لمطالب غير مستحقة لتلك الشركات، وذلك على الرغم مما تتمتع به تلك الشركات من ميزات قلما تجدها فى دول أخرى. ومن تلك الميزات نذكر كأمثلة:

(١) أن الشريك الأجنبى لا يتحمل الإتاوة التى هى حق للدولة مقابل نضوب الحقول، بصرف النظر عن الأرباح أو الخسائر التى تتحقق بعد الإنتاج، إذ تتحمل الهيئة العامة للبترول الإتاوة نيابة عنه.

(٢) كذلك لا يتحمل الشريك الأجنبى ضرائب الدخل التى تتحملها الهيئة نيابة عنه وتغنيه عن الخضوع مرة ثانية للضرائب الأمريكية. وهو ما يعنى احتفاظه بأرباحه معفاة من ضرائب الدولتين.

(٣) وإذا صح ما يشيعه قطاع البترول أن معدلات النجاح فى التنقيب عن البترول فى مصر تعتبر من أعلى معدلات العالم، فإن المخاطر والنفقات التى يتحملها الشريك الأجنبى لابد أن تكون أقل ما يمكن ومن ثم ينبغى أن تنعكس عند التفاوض فى صالح مصر.

(٤) كذلك يتوفر فى مصر عمالة مدربة، وبنية أساسية متقدمة كخطوط الاتصالات والمواصلات والطرق، وموقع جغرافى متميز، ومناخ جوى ملائم.. الخ.

(٥) كما يتوفر فى مصر مناخ استثمارى مستقر نسبياً، فلا توجد قبائل تدمر معدات الإنتاج وتقطع خطوط ضخ البترول والغاز أو تهدد حياة العاملين فى الحقول كما يحدث فى نيجيريا واليمن وغيرهما.

وكان من مقتضى توفر تلك العوامل الإيجابية إمكانية الحصول على شروط جديدة فى الاتفاقيات التى تبرم مع الشركات، ولكننا بالعكس نجد أن الشركات تحاول تعظيم مكاسبها على حساب الجانب الوطنى. ومن أمثلة ما تطالب به الشركات دون وجه حق ويستجيب لها قطاع البترول:

(١) رفع أسعار الغاز الذى تشتريه مصر من أنصبتها لأغراض الاستهلاك المحلى والتى حددت فى الاتفاقيات الصادرة بقوانين. وقد عدلت بالفعل تلك القوانين خلال ٢٠٠٨ وارتفع السعر من ٢,٦٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية إلى مستويات تتراوح بين ٣,٧٠ دولار و٤,٧٠ دولار. ويبدو وجه الغرابة أن هذا السعر الذى نشترى به لسد العجز فى احتياجاتنا يتجاوز بمراحل سعر تصدير الغاز، والذى يحتفظ قطاع البترول بسريته دون مبرر.

(٢) كذلك تحاول الشركات الأجنبية الالتفاف حول التزامها بتزويد السوق المحلية بالغاز عبر قطاع البترول، إذ تطالب بتزويد الصناعات المصرية مباشرة وبأسعار تتجاوز السعر المحدد بالاتفاقيات، وبذلك تحتفظ كل شركة أجنبية بمركز احتكارى تجاه عملائها المصريين إذ لا يوجد لها بديل فى مد خطوط الأنابيب التى تغذيهم بالغاز.

(٣) وتبرر الشركات طلبها رفع سعر الغاز الذى تتزود به السوق المصرية من أنصبتها بأن تكلفة التنقيب والإنتاج فى المياه العميقة بالبحر المتوسط ارتفعت كثيراً، وخاصة خلال السنوات الأربع الماضية فى ظل ارتفاع اسعار البترول واحتدام المنافسة بين الشركات لاقتناء معدات البحث والإنتاج فى المياه العميقة. وهنا كان ينبغى الرد عليها بأن الشركات تتقاضى ما تنفقه –سواء ارتفع أو انخفض– من الإنتاج الكلى دولارا بدولار ولا علاقة لإرتفاع النفقة بما تتزود به مصر من أنصبتها. وإذا كانت تكلفة الغاز لا تتجاوز ٧٠ سنتا للمليون وحدة حرارية كما يعلن قطاع البترول فبأى حق تتقاضى الشركة ٤ أربعة دولارات كربح فوق تلك التكلفة؟

(٤) كذلك تطالب الشركات ويستجيب لها قطاع البترول بتعديل نسب توزيع الإنتاج الكلى بحيث ترتفع حصة الشريك الأجنبى التى يحصل عليها كربح. فالعقد التقليدى يقضى بتخصيص ٤٠% من الإنتاج الكلى لإسترداد قسط النفقات إلى أن يكتمل السداد ثم تتوقف. أما الباقى (٦٠%) فيوزع بحيث يحصل الشريك الأجنبى على ٢٥% منه كربح (أى ١٥% من الإنتاج الكلى)، ويؤول الباقى لقطاع البترول. أما ما يطلبه الشريك الأجنبى كمثال فهو خفض الحصة المخصصة لاسترداد النفقات إلى ٣٥% من الإنتاج الكلى وهو ما يكفى لتغطية القسط المستحق بعد ارتفاع أسعار البترول. وبالمقابل ترتفع حصة ربح الشريك الأجنبى من ٢٥% إلى ٣٥% مما يتبقى. بذلك، وبافتراض ٢٠% من الإنتاج الكلى كمجمل النفقات بعد اكتمال سدادها (عادة خلال ٥ سنوات)، فإن ما يتبقى وهو ٨٠% يوزع وفقاً للعقود قبل تعديلها بحيث يحصل الجانب الوطنى على ٦٠% والشريك الأجنبى على ٢٠% كربح صاف. أما بعد التعديل الذى يطلبه الشريك الأجنبى فان ما يحصل عليه كربح يرتفع من ٢٠% إلى ٢٨% حيث يستمر انتفاعه به إلى نهاية العقد (٣٥ سنة) بينما ينخفض نصيب الجانب الوطنى من ٦٠% إلى ٥٢%.

(٥) وكما ذكرنا، كانت اللجنة المشكلة بمجلس الشعب للرد على بيان رئيس مجلس الوزراء قد أوصت (فى تقريرها المؤرخ يناير ٢٠٠٨ ص ٢٠٨) بفرض ضريبة استثنائية على الأرباح التى تجنيها شركات البترول العاملة فى مصر نتيجة للارتفاع غير المتوقع فى اسعار البترول، وذلك أسوة بالدول التى نجحت فى اقتناص جانب من تلك الأرباح الاستثنائية. غير أن قطاع البترول لم يتخذ للآن أى إجراء لتنفيذ تلك التوصية مع انها لا تتعارض مع المبادئ القانونية المعترف بها وطبقتها دول عديدة كالجزائر التى قامت فى أكتوبر ٢٠٠٦ بتعديل قانون البترول والغاز بما يسمح بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية لشركات البترول.

(٦) أما ما يقال عن عزوف الشركات عن الاستثمار فى الدول التى تحاول الحصول على نصيبها من الأرباح الاستثنائية أو لا تستجيب لمطالب غير

مستحقة للشركات، فيرد عليه بأن العالم يواجه ندرة متزايدة فى الإمدادات البترولية مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع عبر المستقبل المنظور. والمشاهد أن الشركات صارت تتنافس فيما بينها للحصول على عقود للتنقيب فى الدول البترولية وتقبل شروطا لم تكن تقبلها فى الماضى، ولكن يلزم لذلك أن تجد أمامها مفاوض قوى. كذلك تشهد الساحة البترولية ظهور دول تعانى من عجز فى احتياجاتها البترولية مثل الصين والبرازيل والهند وتتجه للتعاقد على التنقيب فى دول بترولية مع استعدادها لتقديم تنازلات وامتيازات فوق ما تقدمه شركات البترول التقليدية. ولن تكون مصر بما لديها من ميزات، سبقت الإشارة إلى بعضها، ممن يخشى انصراف الشركات عنها إذا طالبت بنصيبها المشروع فى الأرباح الاستثنائية وأعرضت عن الاستجابة لمطالب غير مستحقة للشركات.

لا غرابة إذن، مع ما تقدم ذكره وغيره من مغريات فى غاية السخاء، أن تقبل الشركات الأجنبية على اقتناص الفرص المتاحة لها فى مصر. ولا مجال للقول بأن هذا الإقبال مصدره مهارة قطاع البترول ونجاحه فى اجتذاب الشركات، لأن تلك المهارة لا تساوى شيئا فى حسابات الشركات العالمية التى تسعى فقط لتحقيق مصالحها الذاتية. ومن ثم ينبغى أن تتوقف حملات المفاخرة الاعلامية التى يقوم بترويجها بعض الصحفيين المأجورين، تغطية لاستجابة قطاع البترول لمطالب غير مستحقة للشركات.

ويبقى سؤال: لماذا قام قطاع البترول بتفتيت خبراته التفاوضية وتوزيعها بين ثلاث وحدات، وهى هيئة البترول والشركة القابضة للغازات وشركة جنوب الصعيد، حيث قام كل منها بطرح المناطق التابعة لها فى مزايدة عالمية وتفاوضت منفردة مع الشركات الأجنبية؟ وهل يحقق تفتيت الخبرة التفاوضية النادرة أفضل الشروط لصالح مصر، علما بأن أهم بنود العقد تتحدد بالتفاوض وليست بنودا ثابتة ومحددة سلفاً، ومن ذلك بنود تسعير الغاز ونسب توزيع الإنتاج التى عدلت لصالح الشريك الأجنبى؟

خامساً: العبور من الغاز إلى الطاقة النووية

إذا استمر الاسراف فى تصدير الغاز الطبيعى على النحو السابق شرحه، فمن المؤكد أننا سوف نتجه صوب كارثة محققة نتيجة للنضوب المبكر لاحتياطيات البترول والغاز وتحولنا من مستورد جزئى لكليهما إلى الاعتماد الكامل على الاستيراد بفاتورة لا تقل عن ٩٠ مليار دولار سنوياً. وهنا نتساءل: كيف نعبر الفجوة المتزايدة فى احتياجاتنا من البترول والغاز إلى أن تصبح الطاقة النووية وغيرها من البدائل متاحة وقادرة على سد جانب من هذا العجز؟

بافتراض أن اقامة محطة نووية يستغرق ٨ سنوات فى المتوسط فى دولة صناعية تتوفر فيها المقومات المطلوبة، فإن إقامة محطة نووية فى مصر، التى ما زالت فى دور الاعداد وبداية الطريق، يمكن أن تستغرق على الأقل ١٠ سنوات، وبذلك تصبح جاهزة للتشغيل بحلول ٢٠٢٠.

ولكى تستخدم الطاقة النووية فى محطات الكهرباء المخطط لاقامتها فإنه يلزم اقامة عشرات المفاعلات من حجم جيجاوات (ألف ميجاوات) والتى تتجاوز تكلفة المحطة نحو ٣ مليارات دولار يمثل المكون الأجنبى منها أكثر من ٧٠%. ولا يدخل فى تلك التكلفة نفقات الوقود النووى وتكلفة التشغيل، كما لا

obeikan.com

يدخل فيها تكلفة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية إلى حيث تستهلك والتى تصل فى العادة إلى ٥٠-٦٠% من نفقات التوليد. وفى حالة مصر حيث يحتمل أن يبتعد موقع المفاعل، كموقع الضبعة، عن المناطق ذات الاستهلاك الكثيف من الطاقة الكهربائية، يمكن أن يؤدى طول المسافة وما يفقد منها أثناء النقل إلى رفع التكلفة للمستهلك النهائى.

ومن المعروف أن الطاقة النووية لا تحقق أفضل اقتصادياتها إلا إذا استخدمت لمواجهة حمل الأساس Base load وهو الحد الأدنى لاستهلاك الكهرباء فى أى وقت على مدار الساعة، بينما يستخدم لمواجهة تقلبات الحمل المفاعلات الحرارية التى تدار بالزيت أو الغاز أو الفحم. ومعنى ذلك أنه يوجد للطاقة النووية نسبة من إنتاج للكهرباء لا يمكن تجاوزها. لذلك، وبافتراض أنها سوف تمدنا بنحو ٣٠% من الكهرباء المستهدف رفع قدرتها المركبة من ١٧,٣ جيجاوات عام ٢٠٠٦ إلى ٥٠ جيجاوات بحلول ٢٠٢٧، وأيضاً بافتراض أن الطاقة الجديدة والمتجددة (متضمنة الكهرومائية) سوف تغطى ٢٠%، فإن النصف الباقى من توليد الكهرباء سوف يعتمد بالضرورة على مصادر حرارية كالزيت والغاز.

وإذ يمثل قطاع الكهرباء نحو ٤٠% من جملة الاستهلاك المحلى من البترول والغاز، فإن نصف احتياجاته التى لا تغطيها الطاقة النووية والطاقة الجديدة والمتجددة (أى ٢٠% من إجمالى الطاقة المستهلكة فى مصر) سوف يعتمد بالضرورة على البترول والغاز. وبإضافة الـ ٦٠% من البترول والغاز التى تغطى الاستخدامات غير الكهربائية، فإن الاعتماد على البترول والغاز قد لا يقل عن ٨٠% من إجمالى احتياجات مصر من الطاقة حتى بعد استخدام الطاقة النووية وتنمية المصادر الجديدة والمتجددة. وهذا ما يلجئنا لخوض الصراع العالمى المتوقع لتأمين احتياجات الدول من الطاقة وبأسعار تفوق قدرتنا المالية بمراحل.

على تلك الخلفية ينبغى الاسراع بوضع إستراتيجية شاملة متكاملة للطاقة يتولى الإشراف على تنفيذها المجلس الأعلى للطاقة الذى أعيد إنشائه عام ٢٠٠٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وبعد استكمال أذرعته التنفيذية. وهنا نؤكد مرة ثانية بعض ما سبق ذكره فى مواضع أخرى ويقتضى الأمر إعادة التذكير به:

١) وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة، وهو ما يقتضى امتناع قطاع البترول عن إصدار تصريحات وردية توحى، على خلاف الحقيقة، إن مصر تعوم على بركة من البترول والغاز، وإنها تحقق حصيلة كبيرة من صادراتهما، بينما الحقيقة أن تلك الحصيلة تمثل صادرات الشريك الأجنبى وأن الجانب المصرى صار مستوردا صافياً للزيت والغاز ومكبلا بمديونية كبيرة للشركات مقابل ما تشتريه من أنصبتها لسد فجوة الاحتياجات المحلية، كما ذكرنا.

٢) ضرورة تحجيم الإنتاج بما يغطى فقط الاستهلاك المحلى والاحتفاظ بكامل احتياطيات البترول والغاز لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة وتأخير نقطة التحول إلى الاعتماد الكامل على استيراد الطاقة. وفى تلك الحالة ستقوم مصر بشراء أنصبة الشركات الأجنبية حتى لو زيدت المديونية الأجنبية، ولكنها ستكون مديونية لها ما يبررها، إذ توفر للدولة مصدرا للطاقة أقل تكلفة وأكثر أمانا من النووية.

٣) وتأتى اقتصاديات الطاقة النووية لتساند توصياتنا، إذ تشير إلى أن الطاقة النووية لا تصبح منافسة للغاز فى توليد الكهرباء إلا إذا تجاوز سعره ٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما تتيح الاتفاقيات المبرمة مع الشركات والصادرة بقوانين حق مصر فى شراء ما تحتاجه من أنصبتها من الغاز بسعر لا يتجاوز ٢,٦٥ دولاراً للمليون وحدة حرارية وفقاً للإتفاقيات الصادرة بقوانين. وهذا ما يتطلب عدم الاستجابة لمطلب الشركات رفع السعر إلى ٤,٧٠ دولار بحجة إرتفاع التكلفة، إذ الحقيقة أن الشريك الأجنبى يسترد التكلفة دولاراً بدولار من الإنتاج قبل اقتسامة، ومن ثم لا يصح استرداد تلك النفقات مرة ثانية برفع السعر لمشتريات الدولة التى تستضيفه.

٤) وبصفة عامة فإن ألف باء اقتصاديات الغاز -وخاصة فى الدول ذات الاحتياطيات المحدودة كمصر- تجعل الأولوية لاستخدامه محلياً. فإذا كان الغاز المصرى يعتبر إقتصادياً فى الدول المستوردة، ومنها أوروبا والولايات المتحدة، بعد تحميله بنفقات الإسالة والنقل وإعادة التغويز، فإن الأفضلية تكون لإستخدامه فى الدولة المنتجة التى لا تتحمل هذه النفقات. ومن ناحية أخرى فإن أسعار الغاز فى الأسواق العالمية تضعه فى مرتبة أدنى من الزيت رغم تميزه بيئيا واستخداماً. وإذ يعادل برميل الزيت ٥,٦ مليون وحدة حرارية، فإن معادلة سعر الغاز مع سعر الزيت، بعد بلوغه نحو ٧٠ دولاراً للبرميل منذ منتصف ٢٠٠٩، تقتضى رفع سعر تصدير الغاز إلى ١٣ دولاراً للمليون وحدة حرارية قبل إضافة تكاليف الاسالة والنقل. فهل يستطيع قطاع البترول تحقيق ذلك السعر بالنسبة للصادرات المصرية من الغاز؟ إن أى سعر للغاز دون السعر الذى يعادل سعر الزيت يعتبر إهداراً لثروة طاقوية نظيفة وأكثر أمانا، وسوف نحتاج لاستيرادها مستقبلاً فى ظل صراع عالمى وبأسعار لا تحتمل.

٥) وإذ تدرك الدول الصناعية، بقيادة الولايات المتحدة، أن الاحتياطيات العالمية للبترول والغاز بدأت رحلة النضوب النهائى، وإن هذين المصدرين هما الأقل خطورة والأفضل استخداماً فى مجالات مثل النقل البرى والجوى والبحرى، والتى لا تصلح فيها الطاقة النووية، فقد تحولت مواقف تلك الدول إزاء بعض الدول النامية من المنع إلى تشجيع استخدام الطاقة النووية تخفيفاً لحدة المنافسة على استخدام البترول والغاز. ومن ناحية أخرى فإن إقبال الدول النامية على الطاقة النووية، التى يزيد المكون الأجنبى فى تكلفتها على ٧٠%، سوف يوفر لاقتصادات الدول الصناعية مصدراً سخياً للدخل والعمالة، دون أن تخشى فقدان قدرتها على اشباع احتياجاتها من الطاقة النووية التى تملك مقدراتها.

٦) وتبقى النصيحة الأخيرة، وهى أن لا تقبل مصر اقامة محطات نووية على أساس "**تسليم مفتاح**"، وأن يكون الهدف الذى لا تحيد عنه تنمية الخبرة المصرية فى مختلف المجالات النووية والتشجيع على اكتساب تلك الخبرة وتوطينها فى مصر.

سادساً: المخاطر المرتبطة بالطاقة النووية

يرتبط بالطاقة النووية، فى إقامتها وتشغيلها وفى مساندتها أو معارضتها، مشاكل دولية ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند إعداد دراسات جدواها فى مصر، كما ينبغى أن تكون جزءا من الثقافة النووية التى

تتسلح بها الجماهير لإدراك ما يرتبط بها من مشاكل ومخاطر. ويأتى فى مقدمتها تزايد القلق الدولى حول مخاطر انتشار الأسلحة النووية Proliferation risks وذلك نتيجة للتوسع فى استخدام التقنيات المرتفعة الخطورة، مثل تخصيب اليورانيوم الذى يصبح صالحاً لصنع قنبلة ذرية إذا ارتفع لدرجة معينة من التخصيب، ومثل البلوتنيوم الذى يستخلص من الوقود النووى ويصلح بعد تصنيعه للاستخدام فى المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء، كما يصلح لصنع قنبلة ذرية ولم يتوصل الإنسان بعد لإبطال صلاحيته فى صنعها.

ومن هنا صارت الدول تخضع للإلتزامات التى تفرضها عليها اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية. ويتخذ هذا القيد وجها محلياً يعبر عنه باحتجاج المواطنين فى أغلب الدول على إقامة المفاعلات النووية لما تحمله من مخاطر التلوث النووى، كما يأخذ هذا القيد صورة دولية تتمثل فى إخضاع من يدخل تلك الصناعة لرقابة دولية تباشرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency (IAEA). ومن ثم لا تملك الدولة كامل الحرية فى مقدرات تلك الصناعة، وإنما عليها أن ترضى المجتمع الدولى بفتح كافة جوانبها لتلك الرقابة والاستجابة لتوجيهاته.

وكما أشرنا، فإن تشجيع الدول الصناعية، بقيادة الولايات المتحدة، لبعض الدول النامية "الصديقة" كى تقبل على الطاقة النووية لم يكن خالصا لوجه الله، وإنما يدخل فيه جانب مهم من مصالحها. فهى من ناحية تستهدف الانفراد بأكبر نصيب من احتياطيات النفط والغاز، والتى تعتبر استخدامها أكثر أمانا وأوفى بتلبية الاستخدامات المتنوعة للطاقة وأهمها النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية. ومن ناحية أخرى فإن أكثر من ٧٠% من تكاليف المفاعلات النووية يذهب إلى الدول الصناعية التى تمتلك المقاليد التقنية لتلك الصناعة. وفى جميع الأحوال فإن الدول الصناعية لا تخشى على تأمين احتياجاتها من الطاقة النووية إذ تملك مقوماتها الأساسية، ومتى تعارضت احتياجاتها مع احتياجات الدول النامية فإن اليد العليا ستكون لاحتياجاتها هى.

مع ذلك توجد محاولات لإخضاع الوقود النووى لاتفاقيات دولية متعددة الأطراف تضمن توزيعه فيما بين الدول بصورة عادلة وخاضعة لرقابة وكالة الطاقة الذرية IAEA. ومن ذلك قيام الرئيس الروسى السابق بوتن بتقديم مقترح لهذه الوكالة يقضى بإنشاء "نظام يعتمد على إقامة مراكز عالمية لتقديم خدمات دورة الوقود النووى، بما فى ذلك التخصيب، على أساس غير متحيز وتحت إشراف الوكالة الدولية". وقد دعم هذا الاقتراح من جانب عدد من الدول الأعضاء بالوكالة للتأكيد على ضرورة إقامة نظام دولى متعدد الأطراف يضمن توفير الوقود المخصب لجميع الدول المستخدمة للطاقة النووية على قدم المساواة وبشكل عادل، وخاصة فى ظروف انقطاع موارده نتيجة لأزمات سياسية.

بالإضافة للمشاكل الدولية المرتبطة بالطاقة النووية توجد مخاطر بيئية ينبغى أن يحسب حسابها أثناء إقامة وإدارة المحطات النووية فى مصر. من أهم تلك المشاكل احتمال تسرب المياه أو المواد المشعة، أو وقوع حوادث كبرى أخطرها ذوبان المفاعل Meltdown مما يتسبب فى خسائر بشرية ومادية جسيمة تفوق ما وقع فى حادثى ثرى ميل ايلاند فى الولايات المتحدة وتشرنوبل فى الاتحاد السوفيتى.

غير أن ثمة دلائل قوية على أن الأمان النووى قد تحسن بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات وبعده، وإن كانت تلك التحسينات لم تتحقق فى جميع المواقع، إذ ما زالت الفجوة كبيرة بين الحالات التى ارتفعت فيها وبين تلك التى ما زالت فى أدنى المستويات.

وإذ يستغرق التحلل الكامل لبعض المواد المشعة المستخدمة فى التوليد النووى آلاف السنين، فإن تلك الصناعة تثير مشاكل بيئية خطيرة، من أهمها كيفية التخلص من نفايات الوقود المشعة Nuclear waste والتى قد يستمر خطرها الاشعاعى لآلاف السنين.

ومن المخلفات النووية ما يمكن الاستغناء عنه نهائيا، بينما يظل بعضها صالحا لإعادة الاستخدام كوقود بعد معالجته باستخدام تقنيات متقدمة، ومن ثم يلزم تخزينها مؤقتاً لاسترادها عند الحاجة إليها. وفى إنتظار نتائج البحوث المكثفة لحل مشكلة الدفن النهائى للمخلفات النووية عملت الدول على توفير أماكن تسمح بالدفن المؤقت لعدة سنوات فى التجاويف الأرضية العميقة المستقرة جيولوجيا. ومن مقتضى عدم حل مشكلة دفن الوقود المستهلك دفنا نهائياً والاحتفاظ به فى موقع المفاعل ان تلك المواقع قد تمتلئ قبل أن ينقضى عمر المفاعل الإنتاجى بسنوات مما يحتم غلقه كما حدث فى ألمانيا عام ٢٠٠٠.

وقد بلغ حجم الوقود النووى المستهلك على المستوى العالمى حتى نهاية عام ٢٠٠٤ نحو ٢٨٠ ألف طن من المواد المعدنية الثقيلة Heavy metal، ويتزايد بمعدل ١٠,٥ آلاف طن سنوياً. وقد تم حتى ٢٠٠٤ إعادة تصنيع واستخدام نحو ثلث النفايات وبقيت المخازن المؤقتة تضم نحو ١٩٠ ألف طن. ويؤكد أنصار الطاقة النووية أن الخبرة المكتسبة عبر ٥٠ عاماً من التعامل مع النفايات النووية تشير إلى أن أماكن التخزين المؤقت، الرطبة والجافة، سوف تكون قادرة على استيعاب الكميات المتزايدة منها إلى أن يتسنى توفير امكانيات الدفن النهائى لكل النفايات المشعة.

أما بالنسبة للدول النامية حديثة العهد بالطاقة النووية، فإن أغلبها لم يتخذ موقفاً نهائياً من تلك النفايات، انتظاراً لما تسفر عنه الجهود الدولية لتحديد أفضل الوسائل للتخلص منها.

وبالنسبة لمصر التى يتوقع أن يبدأ تشغيل أول مفاعل نووى فيها بحلول ٢٠٢٠ وأن يمتد عمره لمدة ٦٠ سنة حتى ٢٠٨٠، فإن طول المدة يخلق مشاكل عديدة ينبغى الانتباه لها من الآن والعمل على إدخالها فى دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. ففى خلال تلك المدة الطويلة يتوقع أن يتغير تغيراً جوهرياً أكثر المعايير التى تبنى عليها تلك الدراسات فى الوقت الحاضر. ومن هذا المنطلق ينبغى أن تحسب بدقة جميع المتغيرات الداخلة فى المشروع، فنياً واقتصادياً، والاحتمالات المتوقعة لتغيرها. ومن ذلك، كما ذكرنا، أن الدول الرائدة فى هذا المجال لم تقدر بدقة منذ البداية نفقات التخلص من المفاعل بعد توقفه وخروجه من الخدمة، بما فى ذلك تفكيكه والتخلص من هيكله غير المنقول ودفن موقعه ودفن النفايات المشعة وغيرها. فلما ظهر، مع مضى الوقت وبصورة أكثر واقعية، حجم وخطورة تلك المشكلة، ارتفعت تقديرات التكلفة كثيرا فوق ما كان متوقعاً فى البداية.

ويدخل فى نطاق المتغيرات التى ينبغى أن تحسب آثارها بدقة اختيار مواقع المفاعلات المزمع إقامتها، وتفضيل الاعتبارات الاقتصادية والفنية للمفاعل النووى على ما عداها من اعتبارات سياحية أو استثمارية من نوع ما يثار حول موقع الضبعة الذى بذل فى اختياره واختباره الكثر من الجهد والمال عبر سنوات عديدة.

للمؤلف عدد كبير من الكتب والبحوث والدراسات والمقالات المنشورة فى مجال اقتصاديات البترول والطاقة، بدءا برسالته التى حصل بها على الدكتوراه من جامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة عام ١٩٦٦، أهمها:

أولا: الكتب

(١) **مستقبل النفط العربى**، طبعة ثانية معدلة ومزيدة بنحو ٧٠% فوق الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦.

(٢) **البترول العربى: دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مارس ٢٠٠٣.

(٣) **مستقبل النفط العربى**، طبعة أولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٠.

(٤) **اقتصاديات الطاقة فى مصر**، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٩٢.

(٥) **اقتصاديات البترول**: دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة أولى عام ١٩٧٠ وثانية ١٩٧٩ وثالثة ١٩٨٦.

(٦) The Egyptian Part in: **Strategies et Politiques Energetiques au Maghreb et en Egypte,** IEPF et Editions Salammbo, Tunis, 1992,

(٧) **The Market Structure of International Oil with Special Reference to OPEC,** Ph.D. Thesis, at the University of Wisconsin, USA, 1966. Published by Arno Press, New York Times, N. Y., 1979.
Search the Internet by book title in **<google.book.search>**

ثانياً: دراسات وبحوث خضعت للتحكيم

١٣٥ دراسة موسعة فى اقتصاديات البترول والطاقة، نوقشت فى مؤتمرات عربية ودولية، أو نشرت فى دوريات عربية ودولية باللغتين العربية والإنجليزية خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٩.

ثالثاً: مقالات صحفية

٢٣٥ مقالاً فى اقتصاديات البترول والطاقة، نشرت باللغتين العربية والانجليزية فى صحف ودوريات عربية.

رقم الإيداع
٢٠٠٩/٢٣٩٩٣

obeikandl.com